القسط
ALQST
لدعم حقوق الانسان
Advocating for Human Rights

عين على الانتهاكات:
حقوق الإنسان في السعودية

ALQST
القسط
لدعم حقوق الانسان
Advocating for Human Rights

Contact@ALQST.ORG 02073851311 ALQST.ORG @ALQST_ORG @ALQST.ORG
Unit 24.7, Coda Studios, 189 Munster Rd, Fulham, London SW6 6AW | Registration no: 09093387
ISBN: 978-1-913205-06-5
ISBN: ebook: 978-1-913205-07-2

المحتويات

1	ملخص تنفيذي	4
2	الإطار القانوني	7
3	الاعتقال التعسفي	10
4	معتقلون في خطر	17
5	غياب العدالة في الإجراءات القضائية	26
6	التهجير	37
7	عقوبة الإعدام	43
8	إصلاحات شكلية	46
9	الحرب في اليمن	49
10	قمة مجموعة العشرين والفشل الدعائي	52
11	الجوائز	55
12	الخلاصة والتوصيات	57
13	المسار الزمني للأحداث المتعلقة بحقوق الإنسان في 2020	61

1 ملخص تنفيذي

انتهى عام 2020 وانتهاكات السلطات السعودية لحقوق الإنسان بشتى الأشكال والوسائل مستمرة، ولكن الانتقاد الدولي لسجلها الحقوقي البائس تواصل وازداد واتسع مع عزوف قيادتها متمثلةً في الملك سلمان وولي العهد ابنه محمد بن سلمان عن وضع إصلاحاتٍ ملموسة، ومع دخول العام الجديد يبدو أن ازدياد الضغط لن يتوقف خصوصًا مع انتهاء ولاية الإدارة الأمريكية التي تعهدت بحماية القيادة السعودية من المحاسبة.

بعد جريمة القتل الشنيعة للصحفي جمال خاشقجي في أكتوبر 2018 واجهت السلطات ما لم تواجهه من قبل من غضبٍ عالميٍّ وانتقادٍ لاذعٍ لقمعها المستمر لحرية التعبير والنشاط الحقوقي وتقييدها لحقوق النساء في المملكة، وفي هذا العام عقدت السلطات آمالها على انتهاز رئاسة مجموعة العشرين الدورية التي تولتها في 2020 فرصةً لتلميع سمعتها الدولية، ولكن هذا المخرج أغلقته حملات المنظمات غير الحكومية الدولية والنشطاء في المهجر بتشجيعها العديد من الجهات الدولية على عدم التساهل مع هذه الانتهاكات وعدم التغاضي عنها في تعاملاتها مع السلطات السعودية.

كان لجائحة كوفيد19- الأثر البالغ على الوضع الحقوقي في السعودية خصوصًا فيما يتعلق بقضية الحالة الصحية للسجون ومنشآتها وما يعيشه السجناء أصلًا من اكتظاظ في العنابر وانعدام النظافة وتفشّي الأمراض المعدية فيها، وقد تسببت الجائحة بتعليق كافة الإجراءات القضائية لمدة خمسة أشهر وبقاء العديد من المتهمين محبوسين في هذه الأوضاع المزرية دون محاكمة أو إدانة.

أخذت السلطات السعودية خطوات خجولة وأطلقت بها عناوين ضخمة سعت لتصويرها كوثباتٍ شجاعة نحو التقدم والإصلاح، مكثفةً حملات العلاقات العامة الدولية ومدرّةً الأموال في الاستثمارات في قطاعي الرياضة والترفيه، وإن كانت هذه العناوين لاقت آذانًا صاغية وحسن ظنٍّ في الأعوام الماضية، فلم تترك السلطات مجالًا لحسن الظن هذا العام

تعليق الإجراءات القضائية هذا لم يوقف حملات الاعتقال التعسفي التي استهدفت الناس لممارستهم الحق في التعبير عن الرأي وغيره من الحقوق الأساسية، لتتوسع دائرة قمع حتى في أوساط المسؤولين الحكوميين وأعضاء الأسرة المالكة، ولأنه من غير الممكن أن تشمل أي عملية رصد كافة قطاعات هذه الدائرة لصعوبة الوصول إلى المعلومة، فما يقدمه هذا التقرير قد لا يشكل إلّا لمحةً عامةً أو مؤشرًا تقريبيًّا لتوجهات الوضع الحقوقي في السعودية.

وما ترصده القسط من انتهاكات لا يقف عند الاعتقال التعسفي والاحتجاز دون محاكمة، فقد وثقت القسط تعرض السجناء في 2020 لسياسةٍ دؤوبة من المضايقات اليومية والحرمان من الرعاية الطبية والتواصل العائلي، ولعل أبرز الحالات وأشنعها كانت وفاة المدافع عن حقوق الإنسان عبدالله الحامد نتيجة حرمان السلطات السعودية إياه من الرعاية الطبية الضرورية. وعندما زاولت السلطات إجراءاتها القضائية في أغسطس 2020 مع استتباب أوضاع الجائحة في البلاد، عادت بنفس الانتهاكات القديمة للضمانات الدولية للمحاكمة العادلة، بجلسات محاكمة للعديد من معتقلي الرأي والحكم على عددٍ منهم بالسجن على خلفية نشاطهم الحقوقي وحقهم في التعبير عن الرأي، مثل المدافعتين عن حقوق الإنسان لجين الهذلول وميّاء الزهراني، والكاتب عبدالله المالكي، والطبيب وليد فتيحي، وأما قضية مقتل جمال خاشقجي فانتهت محاكمتها الصورية بالحكم على ثمانية من المتهمين، بعضهم لم يعلن عن هوياتهم حتى الآن، في خاتمة فظيعة لمحاكمة افتقرت لأدنى درجات الشفافية ولا يصح وصفها إلا بأنها استهزاء بالعدالة.

ومن جهةٍ أخرى تفاقمت ممارسات التهجير القسري هذا العام، فقد هجر آلافٌ من أعضاء قبيلة الحويطات في منطقة تبوك قرب البحر الأحمر وذلك تجهيزًا لمشروع مدينة نيوم الداخلة ضمن رؤية 2030 للتنمية الاقتصادية التي يقودها محمد بن سلمان، وأجري التهجير بالضغط القسري والاعتقال التعسفي، وبلغت التجاوزات والتعديات قتل أحد الأهالي عبدالرحيم الحويطي برصاص قوى الأمن.

وأما الحرب في اليمن فقد دخلت سنتها السادسة في 2020، ولم يكن لإعلان وقف إطلاق النار المؤقت أن يوقف الاشتباكات، فقد استمرت عدد من الجبهات، من ضمنها الضربات الجوية للتحالف بقيادة السعودية التي راح ضحيتها عدد من المدنيين.

وفي خضم الانتقاد الدولي لسجلها الحقوقي المزري حاولت السلطات السعودية تلميع صورتها بإعلان بعض الإصلاحات في الأعوام الأخيرة لم تبلغ أدنى المستويات المطلوبة، فقد أصدرت السلطات في هذا العام أمرًا ملكيًّا عنوانه العريض إنهاء تطبيق حكم الإعدام تعزيزًا على الأحداث، ومضمونه ثغراتٌ تترك للقضاة منافذ عدة لفعل ذلك.

ففيما يتعلق بحكم القتل كانت السعودية، لسنين طويلة، قريبة لموقع الصدارة بين الدول المطبّقة لحكم الإعدام، ولكن عام 2020 شهد انخفاضًا كبيرًا في عدد الإعدامات، وقد أصدرت هيئة حقوق الإنسان بيانًا تصرح فيه أن ذلك ناتج عن مذكرة ملكية أرسلت للقضاء تقضي بمنع تطبيق حكم القتل في دعاوى تهريب المخدرات التي لا يدخل فيها العنف، ولكن هذه المذكرة لم تنشر رسميًّا، أو أن هذا الانخفاض نتج عن آثار الجائحة أو ردة فعلٍ مؤقتة لإرضاء الرأي العام العالمي، فوتيرة تطبيق حكم القتل ازدادت قرب نهاية العام.

إن النسق العام الملاحظ على تطبيق السلطات السعودية للإصلاح هو نشر العناوين البرّاقة دون التزام فعليٍّ بما توحي به، يشهد عليه إعلان "إلغاء نظام الكفالة" في أكتوبر 2020، وهو النظام الذي يربط العامل المقيم بمواطنٍ وكيل عليه، فالعنوان لا يتوافق مع المحتوى الذي تملؤه الثغرات ولا يمس أوضاع ملايين العاملات المنزليات، ليتماثل في ذلك مع إعلان "إنهاء نظام الولاية" ومحتواه تخفيف بعض القيود المفروضة على النساء، فنظام الولاية على المرأة ما زال قائمًا على قدمٍ وساق يعيق حياة ملايين النساء في السعودية.

وبذلك أخذت السلطات السعودية هذه الخطوات الخجولة محدودة الأثر وأطلقت بها عناوين ضخمة سعت بها سعيًا حثيثًا لتصويرها كوثباتٍ شجاعة نحو التقدم والإصلاح، مكثفةً حملات العلاقات العامة الدولية ومدرّةً الأموال في الاستثمارات في قطاعي الرياضة والترفيه، وإن كانت هذه العناوين لاقت آذانًا صاغية وحسن ظنٍّ في الأعوام الماضية، فلم تترك السلطات مجالًا لحسن الظن هذا العام مع تكاثر مواضع التعسف والقمع، فحتى محاولتها استغلال استضافة قمة مجموعة العشرين لتلميع صورتها لم تفلح، وذلك بسبب تعبئة المجتمع المدني الدولي وصنّاع القرار والنشطاء في المهجر، ما فاقم الضغط الدولي على السلطات في الأشهر السابقة للقمة التي انتهى بها الأمر أن عقدت افتراضيًّا بسبب الجائحة، وانسحب منها عدد من رؤساء بلديات المدن الأمريكية والأوروبية من قمة رؤساء المدن، وصوّت البرلمان الأوروبي لتخفيض مستوى حضوره في القمة، وفي أكتوبر 2020 فشلت السلطات في مسعاها للحصول على ولاية إضافية في مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة.

من المحتمل أن الإصلاحات التي أعلنتها السلطات والأحكام – المُسيَّسة – المخففة على بعض النشطاء البارزين كان دافعها مخاوفها من هذه الضغوطات، وخصوصًا ما قد يحمله تغير الإدارة الأمريكية من انتهاء الحصانة المطلقة التي قدمتها الإدارة السابقة، ولهذا من المهم أن يحافظ المجتمع الدولي على الضغط على السلطات السعودية ويزيد منه لتنهي انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان وتقوم بإصلاحات حقوقية فعلية وملموسة، أملًا في أن يجلب العام الجديد تقدمًا إيجابيًّا.

2 الإطار القانوني

غياب التشريعات الأساسية يخلق فراغًا قانونيًا

تزعم السلطات السعودية أن أنظمتها تقوم على الشريعة الإسلامية وفق تفسير مجلس كبار العلماء، الذي يمثل السلطة الدينية الأعلى في المملكة، ولكن الدولة لا تقيم دستورًا والنظام الأساسي للحكم لا يعوض عنه، فهو لا يكرّس الحقوق والحريات الأساسية، وليس في تشريعات الدولة نظامٌ جنائي، والمنصوص عليه من تشريعات تفسيره خاضع لتصرف القضاة التابعين للسلطات، ما يعني أن التعريف النظامي للجرائم وتحديد عقوباتها وشدتها خاضع لتصرف القضاة وتفسيرهم للشريعة الإسلامية، ما يتيح لهم حرية تصنيف شتى الأعمال كجرائم بأثرٍ رجعي ودون سند قانوني موضوع نصًا.

إنّ غياب النظام الجنائي يضيف ضبابيةً على عملية تطبيق القانون، ويعد تجاوزًا للمادة 11 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أنه «لا يُدان أيُّ شخص بجريمة بسبب أيِّ عمل أو امتناع عن عمل لم يكن في حينه يشكّل جُرمًا بمقتضى القانون الوطني»، ولسد هذا الفراغ النظامي تستخدم السلطات أنظمة استثنائية – نناقشها أدناه – تسمح بتفسير فضفاض جدًا للجرائم.

نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله

في 1 نوفمبر 2017 وضع نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله (نظام مكافحة الإرهاب) قيد التنفيذ كبديلٍ أسوء وأشدّ قمعيةً من سابِقه نظام مكافحة الإرهاب لعام 2014، فالنظام الجديد يعرف الإرهاب تعريفًا فضفاضًا لا يشترط استخدام العنف لتصنيف الأعمال كأعمال إرهابية، بل ويشمل توصيفات صريحة في استهدافها الأعمال غير العنيفة مثل «الإخلال بالنظام العام» و «زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة» و»تعريض وحدتها الوطنية للخطر»، وهو يعاقب «كل من وصف – صورة مباشرة أو غير مباشرة – الملك أو ولي العهد بأي وصف يطعن في الدين أو العدالة» بالسجن لمدة بين 5 و10 سنوات.

يستخدم هذا النظام لتجريم الأعمال الدارجة ضمن الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، ولا يكرس ضمانات المحاكمة العادلة، فالمادتان 19 و20 تمنحان الادعاء العام السلطة لاحتجاز المشتبه به بمعزل عن العالم الخارجي حتى 90 يومًا «إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك»، ويمنح المحكمة الجزائية المتخصصة صلاحية تمديد مدة التوقيف – بما في ذلك التوقيف بمعزل عن العالم الخارجي – إلى أجل غير مسمى، وهذا الانتهاك الصريح لضمانات المحاكمة العادلة لا يحرم المشتبه به من الزيارات والتواصل مع ذويه فقط بل حتى من الاستشارة القانونية، ويخرج الأفراد من حماية القانون ويمكّن ممارسة التعذيب والمعاملة القاسية، ويزاد على ذلك أن التوقيف بمعزل عن العالم الخارجي يعد بحد ذاته شكلًا من أشكال التعذيب، ما يفاقم من عُرضة الأفراد الموقوفين على خلفية نظام مكافحة الإرهاب للتعذيب.

نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية

لم تكن حرية التعبير متاحة في السعودية قبل نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية لعام 2007، فالمنشورات المطبوعة تعرضت تاريخيًا للقمع ومن ثم التقييد بنظام المطبوعات والنشر لعام 2001، لكن النظام الجديد وفر إطارًا قانونيًا جديدًا لقمع حرية التعبير على الإنترنت، ومواده الفضفاضة تستخدم لمحاكمة الأفراد لتعبيرهم السلمي عن آرائهم بنشرها على مواقع الإنترنت أو شبكات التواصل الاجتماعي.

فعلى سبيل المثال، تنص المادة 6 من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية على تجريم "إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، أو حرمة الحياة الخاصة، أو إعداده، أو إرساله، أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي" وتعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال سعودي.

> تعهدت السلطات السعودية بالالتزام بمعايير الاتفاقيات الدولية ودمج موادها وضماناتها القانونية في الأنظمة المحلية، ولكن عند مراجعة اللجان المعنية بهذه الاتفاقيات السعودية؛ كجزءٍ من مهمتها في مراقبة تطبيق الدول لها، تكرر انتقادها السلطات السعودية لعدم تطبيق هذه الاتفاقيات وعدم تلبيتها الالتزامات التي تنص عليها.

نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية

أقرت السلطات بنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية في شهر ديسمبر 2015 ودخل حيز التنفيذ رسميًا في شهر مارس 2016، فكان أول لائحة نظامية تصرح بتأسيس منظمات المجتمع المدني وتنظّمها، وذلك رغم سماح السلطات السعودية الفعلي لنشاط الجمعيات الخيرية تحت رقابة السلطات.

لكن هذا النظام لم يفتح هذا المجال لتأسيس منظمات المجتمع المدني كاملة الاستقلالية بل فرض قيودًا صارمة عليها وعلى تنظيمها، فتماشيًا مع النهج العام كانت مواد هذا النظام فضفاضة واستخدمتها السلطات لرفض إصدار التراخيص لمنظمات المجتمع المدني، فمن موانع العمل "التعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية" أو "مخالفة النظام العام" أو "التنافي مع الآداب العامة" أو "الإخلال بالوحدة الوطنية"، ما يدرجه في صفّ الأنظمة المقيّدة للحريّات، فلا نصّه ولا لائحته التنظيمية تصرّح بترخيص إنشاء منظمات حقوق الإنسان، خلافًا للمؤسسات التعليمية والخيرية المذكورة نصًّا.

ويضاف على ذلك أن النظام يمنع الجمعيات والمؤسسات الأجنبية من تأسيس فروع لها داخل السعودية ويخضع منظمات المجتمع المدني المحلية إلى تدخل حكوميٍّ مفرط في شؤونها الداخلية.

الالتزامات الدولية

تعهدت السعودية بالتزامات دولية وعدد من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، فقد انضمت المملكة العربية السعودية خلال العقود الثلاثة الماضية إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك اتفاقية حقوق الطفل وإلى اثنين من بروتوكولاتها الاختيارية.

وبذلك تعهدت السلطات السعودية بالالتزام بمعايير هذه الاتفاقيات ودمج موادها وضماناتها القانونية في الأنظمة المحلية، ولكن عند مراجعة اللجان المعنية بهذه الاتفاقيات السعودية؛ كجزءٍ من مهمتها في مراقبة تطبيق الدول لها، تكرر انتقادها السلطات السعودية لعدم تطبيق هذه الاتفاقيات وعدم تلبيتها الالتزامات التي تنص عليها.

أثر هذه القوانين على المواطنين السعوديين

وإن كانت السلطات السعودية لا تفي بالتزاماتها الحقوقية الدولية، فإطارها النظامي الداخلي يفتقر إلى الأسس التشريعية في كفة، ويضع أنظمة بقيودٍ شديدة وضبابية في كفة أخرى، ليكون سبيلًا لتمكين ملاحقة النشطاء السلميين ومحاكمتهم بل وخلق مناخٍ من الرقابة الذاتية على عامة الناس بسبب غياب اليقين القانوني، ما يبعث بالخوف من قمع السلطات للتعبير السلمي عن الآراء بتعريفها كجرائم بأثر رجعي.

3 الاعتقال التعسفي

استمرت السلطات السعودية في سياسة استهداف كافة الأصوات الناقدة بالاعتقال التعسفي والملاحقة وقمع حرية التعبير والاحتجاج، وجاءت في السنوات الماضية على هيئة موجات أو حملات، مثل موجة اعتقال الشخصيات الدينية والأكاديمية والأدبية في سبتمبر 2017، وموجهة استهداف نشطاء حقوق المرأة بين مايو ويوليو 2018، وموجة اعتقالات أبريل 2019 التي استهدفت الكتّاب والمدوّنين الذين شاركوا في الحوار حول الإصلاح، وأغلب هؤلاء ما زال خلف القضبان على خلفية التعبير عن الرأي، ويتعرض للحجز لمدد طويلة دون تهمةٍ أو يقضي محكوميةً طويلة بعد محاكمة افتقرت للعدالة والإنصاف.

ورغم تغييب أغلبية نشطاء حقوق الإنسان ودعاة الإصلاح والأصوات المستقلة في السجون، فالسلطات السعودية لم تتوقف في 2020 عن استهداف من يمارسون حقهم في التعبير عن الرأي بالاعتقال، وقد وردت تفاصيل جديدة حول اعتقالاتٍ أجريت في 2019، واستمر في هذا العام توسع دائرة الاعتقال التعسفي ومسّها المسؤولين الحكوميين وأصحاب الأعمال وأعضاء الأسرة المالكة، الأمر الذي بدأ في 2017.

الاعتقال على خلفية التعبير عن الرأي

عقل الباهلي

عبدالعزيز الدخيل

عبدالله آل صايل

استمرت السلطات في سياسة الاعتقال التعسفي لمن يمارسون حقهم في التعبير عن الرأي، ففي أبريل 2020 شرعت السلطات بحملة اعتقالات استهدفت عددًا من الصحفيين والمثقفين لتعزيتهم برحيل المدافع عن حقوق الإنسان عبدالله الحامد الذي توفي نتيجة إهمال طبي متعمد من طرف السلطات السعودية (للمزيد من التفاصيل، أنظر قسم "معتقلون في خطر"، الصفحة 18)، وممن اعتقلوا الإعلامي **عقل الباهلي** والكاتب **عبدالعزيز الدخيل** والناشط **سلطان العجمي**، فأما الباهلي فقد اعتقل بعد يومين من نشره تغريدة على (تويتر) حذفها لاحقًا عزّى فيها بموت الحامد، واقتيد إلى سجن الحائر بالرياض حيث ما زال محتجزًا – حتى وقت كتابة هذا التقرير – دون تهمة ومحرومًا من الحق في توكيل محامٍ، ولا تملك القسط أي معلوماتٍ إضافية عن مكان احتجاز الدخيل والعجمي أو حالتهم، أو عن هوية من اعتقلوا معهم، وقد وردت أخبار عن اعتقال الكاتب **علي الشدوي** بعد نشره تغريدة تعزية، وهذه الحادثة تبين تجاهل السلطات السعودية الصارخ والصريح للحق في التعبير عن الرأي مستهدفةً الناس لمجرد تعبيرهم عن التعاطف مع معتقل رأي وتعزيتهم بوفاته.

في كثير من الأحيان تمر أسابيع وشهور طويلة قبل أن ترد أنباء عن الاعتقال، وذلك إما بسبب مدد الإخفاء القسري الممنهج أو بسبب مناخ الخوف المسيطر على أجواء البلاد، ففي يناير 2020 على سبيل المثال نشرت القسط تفاصيلًا عن اعتقال **مها الرفيدي** الصحافية المتدربة في صحيفة الوطن، ذلك رغم أن الرفيدي اعتقلتها مجموعة من العساكر السعوديين المسلّحين بعضهم بملابس مدنية وآخر بعسكرية في مداهمةٍ في يوم 28 سبتمبر 2019 ليلًا واقتيدت بعد اعتقالها إلى سجن شعار حيث احتجزت هناك دون تهمة وقضت مدة في الحبس الانفرادي، ويبدو أن اعتقالها مرتبط بنشاطها على (تويتر) حيث غرّدت تعبيرًا عن تأييدها لحقوق الإنسان والإفراج عن معتقلي الرأي، ومثلها كانت حالة **عبدالله إبراهيم آل صايل** الذي لم ترد القسط أنباء اعتقاله إلّا بعد مدة من اعتقاله، فقد تعرض آل صايل الذي يدرس في جامعة الملك خالد للاعتقال في سبتمبر 2019، وهو الآخر اعتقل بمداهمةٍ على منزله في محايل عسير على خلفية نشاطه في (تويتر) ودعمه لحقوق الإنسان.

تلاعب السلطات بمنصة التواصل الاجتماعي تويتر

السعودية هي البلد الأعلى نسبة في استخدام الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بقرابة 90% مستخدم نشط للإنترنت و67% مستخدم نشط لمنصات التواصل الاجتماعي، ولفترة وجيزة، رأى المواطنون السعوديون في (تويتر) مساحة حرة للحوار والتعبير عن رأيهم بشكلٍ لم يكن متاحًا في الفضاء العام التقليدي، ولكن مع مرور السنوات اتضح أن السلطات السعودية لن تتسامح مع حرية التعبير على منصات التواصل الاجتماعي مثلما لا تتسامح معها في الإعلام القديم، فشرعت بملاحقة النشطاء تحت نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية لنشرهم تغريداتٍ ناقِدة، ما دفع عددًا متزايدًا من السعوديين إلى التزام الرقابة الذاتية أو الاتجاه للتغريد بحسابات وهمية.

تحاول السلطات السعودية استخدام (تويتر) كسلاح للرقابة والدعاية، وفي 6 نوفمبر 2019 وجَّه القضاء الأمريكي تهمًا لموظفين سابقين لدى (تويتر) بالتجسس لصالح السعودية عبر استخدام المعلومات الداخلية المتوفرة لدى الشركة حول المعارضين المستخدمين لهذه المنصة، ما مثل أول حالة يوجه فيها الادعاء الفدرالي الأمريكي تهمًا علنية ضد السعودية بتوظيف جواسيس في الولايات المتحدة، وقد تضمن نصّ لائحة الاتهام تفاصيلًا حول جهودٍ منسّقة من جهة مسؤولين سعوديين بغرض توظيف موظفين في (تويتر) كجواسيس للنظر في البيانات الخاصة لآلاف الحسابات على الموقع، وفي ديسمبر من العام نفسه، أعلن (تويتر) إغلاقه آلاف الحسابات النشطة في السعودية المرتبطة بجهود منسقة تهدف للتلاعب بالمنصة، وذلك كجزءٍ من حملة الشركة ضد الجهود الدعائية للدول على منصتها، وصرحت الشركة أنها حظرت حوالي 88 ألف حساب كان جزءً من "عملية معلوماتية" مرتبطة بالدولة السعودية بما يخالف أحكام التلاعب لدى الموقع.

> في كثير من الأحيان تمر أسابيع وشهور طويلة قبل أن ترد أنباء عن الاعتقال، وذلك إما بسبب مدد الإخفاء القسري الممنهج أو بسبب مناخ الخوف المسيطر على أجواء البلاد

حزام الأحمري

وهذا الخوف المتسيد على الأجواء يفاقمه أن تعريف "النقد" المستحق للعقاب – حسب فهم السلطات – ليس شيئًا واضحًا بل يتقلب بتقلب نزوات شخوص السلطة، وما تعرض له **حزام الأحمري** من اعتقال مثالٌ على ذلك، فقد اعتقل موظف ميناء جدة في 10 فبراير 2020 بمداهمة لرجال المباحث على منزله بالمدينة نفسها على خلفية تصويره مقطع فيديو قرب منزله ومشاركته على موقع التواصل (تيكتوك) ينتقد فيه فتح نادٍ ليلي في حيّهِ السكني قرب أحد المساجد ذاكرًا فيه برنامج التنمية الاقتصادية لولي العهد محمد بن سلمان (رؤية 2030)، وعند محاكمته وجه له عدد من الدعاوى منها "تأليب الرأي العام" تحت المادة 6 من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية وذلك بعد أن أحيلت قضيته إلى المحكمة الجزائية المتخصصة التي أقيمت لتبت في قضايا الإرهاب، وقد حرم الأحمري منذ اعتقاله من التواصل العائلي ومن الزيارات، وحرم من حقه في توكيل محامٍ، وقد صرحت السلطات بأنه محتجز في سجن ذهبان المركزي بجدة، ولكن لعدم إمكان التحقق من هذه المعلومة فهو معرّضٌ فعليًّا للإخفاء القسري.

بل إن انتشار جائحة كوفيد19- في مارس 2020 الذي استحث بطبيعة الحال ظهور تعليقاتٍ من عدد من شخصيات الإعلام الجديد ومن الشخصيات المعروفة كان كافيًا لاعتقال هذه الشخصيات بعد تحريضات من شخصيات مقربة من السلطة، ليفرج عنهم في وقت لاحق.

المباحث العامة السعودية

عادةً ما تكون الجهة المنفذة للاعتقالات التعسفية في السعودية هي إدارة المباحث، التي كانت تعمل تحت سلطة وزارة الداخلية حتى ٢٠١٧ حينما أصبحت جزءًا من رئاسة أمن الدولة، وهو جهاز أمني جديد يشرف عليه الملك مباشرة.

ومما تتصف به الاعتقالات التعسفية ويتكرر فيها أنه عندما يعتقل أحدهم ويحتجز، يمر وقت طويل دون أن تتضح أسباب الاستهداف والاحتجاز، ففي 6 ديسمبر على سبيل المثال اعتقل رجل الدين **هاشم الشخص** بمداهمة على منزله بالأحساء بعد أن طوّقت قوات الأمن الحي الذي يسكنه، وذلك بعد اعتقال رجال دين آخرين في نوفمبر 2020 من القطيف هم **خضر العوامي** و**عباس السعيد** و**وسيم النمر**، وتلاه اعتقال امرأة في النصف من ديسمبر من الأحساء، وأسباب هذه الاعتقالات لم تتضح حتى وقت كتابة هذا التقرير.

اعتقال أعضاء الأسرة المالكة والمسؤولين الحكوميين

منذ تولي سلمان بن عبدالعزيز العرش في 23 يناير 2015 وخصوصًا بعد تولي ابنه محمد بن سلمان ولاية العهد في 21 يونيو 2017 ازدادت وتيرة قمع المعارضة السلمية واشتدت، واتخذت طابعًا جديدًا عندما طالت فئات جديدة لم تمسها من قبل مثل المسؤولين الحكوميين وأصحاب الأعمال وأعضاء الأسرة المالكة، وكان ذلك بدايةً بإعلان السلطات حملة اعتقالات تحت شعار «مكافحة الفساد» افتقرت مجرياتها للشفافية افتقارًا تامًا ولم توجه فيها التهم لأي أحد ولم يحاكم فيها أحد، ما يعني أن خلفية الاعتقال مبهمة والأسباب الحقيقية مجهولة وقد تتعلق بانتقاد السلطات أو بالخصومة الشخصية مع ولي العهد الجديد، ما عرض هؤلاء إلى عدد من الانتهاكات.

بسمة بنت سعود آل سعود

في أبريل 2020 نُشِرت تفاصيل احتجاز **بسمة بنت سعود آل سعود** – ابنة الملك سعود – على حسابها الرسمي على (تويتر)، وحسب ما ورد فيه أخذت بسمة بنت سعود من منزلها بجدة في 1 مارس 2019 إلى الرياض بعد أن قيل لها إن محمد بن سلمان يود مقابلتها، لكنها اقتيدت بدلًا من ذلك إلى سجن الحائر مباشرةً هي وابنتها **سهود** دون أن تلاقيان ولي العهد، وتعرضت للإخفاء القسري منذئذٍ وحتى وقت كتابة هذا التقرير، ما بعث بالمخاوف حول صحتها وسلامتها (للمزيد من التفاصيل، أنظر القسم «معتقلون في خطر»، الصفحة 24)، وهي الأخرى أسباب اعتقالها مجهولة ولم توجه إليها أي دعاوى أثناء احتجازها.

سلمان بن عبدالعزيز

وقد وردت للقسط معلومات عن اعتقال أعضاء آخرين من الأسرة المالكة هما **سلمان بن عبدالعزيز بن سلمان بن محمود آل سعود** ووالده **عبدالعزيز آل سعود**، وقد اعتقل الأول في 4 يناير 2018 بعد اجتماع دعي إليه هو ووالده في إمارة منطقة الرياض وحضره عشرات من رجال الأسرة المالكة ومستشار ولي العهد وقتها سعود القحطاني ومعه عدد من الملثمين والعساكر.
قام العساكر المصاحبون للقحطاني بضرب سلمان بن عبدالعزيز وتعذيبه أمام بقية الحضور، واتهم الحضور بالتجمّع والتآمر لإسقاط محمد بن سلمان من ولاية العهد والتواصل مع الخارج أملًا في الحصول على المساعدة في ذلك، وأطلق الرصاص داخل قصر الإمارة دون أن يعرف ما إذا كانت مجرد طلقات تحذيرية أو إن كانت قد صوبت تجاه أحد، واعتقل سلمان و10 من الحضور بعد ذلك.

> قام العساكر المصاحبون للقحطاني بضرب سلمان بن عبدالعزيز وتعذيبه أمام بقية الحضور، واتهم الحضور بالتجمّع والتآمر لإسقاط محمد بن سلمان من ولاية العهد والتواصل مع الخارج أملًا في الحصول على المساعدة في ذلك، وأطلق الرصاص داخل قصر الإمارة

عبدالعزيز بن سلمان آل سعود

وفي اليوم التالي، 5 يناير 2018، تواصل والده **عبدالعزيز بن سلمان آل سعود** مع عددٍ من الشخصيات في أوروبا، منهم محامٍ فرنسي في باريس، طلبًا للمساعدة في الإفراج عن ابنه، وفي اليوم نفسه داهمت قوة كبيرة مدججة بالسلاح منزله في منطقة النخيل بالرياض ودمرت كاميرات المراقبة قبل اعتقاله وصادرت عدد من الأجهزة من منزله واتهمه المسؤولون بالتواصل مع جهات خارجية واقتادوه بعد ذلك إلى أحد المعتقلات، وتبدل حبسه وابنه بين سجن الحائر وفيلا خاصة، وأخفيا قسريًّا لمدد متقطعة، وهما مخفيّان قسريًّا حتى وقت كتابة هذا التقرير دون أن توجه إليهما أي دعاوى (للمزيد من التفاصيل، أنظر قسم «معتقلون في خطر»، الصفحة 24).

في أغسطس 2020، قدمت القسط ومجموعة منا لحقوق الإنسان شكوى بالنيابة عن سلمان وأبيه عبدالعزيز إلى الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، داعيةً السلطات السعودية لإيقاف انتهاكاتها بحق الرجلين.

ومع انكشاف هذه الاعتقالات في 2020، تواردت أنباء غير مؤكدة عن اعتقال غيرهم من أعضاء الأسرة المالكة في العام نفسه، منها ما ورد في مارس 2020 عن موجة اعتقالات استهدفت شخصياتٍ مثل ولي العهد السابق **محمد بن نايف** وأخ الملك سلمان **أحمد بن عبدالعزيز**، وهما محتجزان في موقع مجهول حسب ما أفادت هذه الأنباء ودون دعاوى محددة، وقد ورد للقسط خبرٌ غير مؤكدة في نوفمبر 2020 يفيد باعتقال وزير الحرس الوطني **عبدالله بن بندر**، وهو ابن عم ولي العهد وصديقٌ مقرب منه.

وفي 15 مارس 2020 أعلنت وكالة الأنباء السعودية اعتقال 298 مسؤول حكومي، وفي سبتمبر أعلن أمر ملكي إحالة عدد من ضباط وزارة الداخلية وموظفيها إلى التحقيق، وبعد ذلك في نوفمبر أعلنت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد الحكومية قيامها باعتقال 226 شخصًا منهم موظفون في وزارة الدفاع ووزارات أخرى على خلفية دعاوى بالفساد، لكن أساس هذه المزاعم مثيرٌ للشك نظرًا لاستشراء الفساد حتى رأس الهرم، والاحتمال الأكبر هو أن الدافع كان الاحتراب داخل الأسرة المالكة، ما يبعث بالقلق بارتكاب انتهاكات حقوقية ضد المعتقلين، خصوصًا في ضوء ما مارسته السلطات السعودية في حملتها القمعية السابقة بعنوان «مكافحة الفساد» في نوفمبر 2017.

حملة اعتقالات نوفمبر 2017

في نوفمبر 2017 اعتقلت السلطات السعودية عددًا كبيرًا من كبار أصحاب الأعمال والوزراء وأعضاء الأسرة المالكة واحتجزتهم في فندق الريتز كارلتون في الرياض، وهذه الحملة التي أعلنت السلطات أن هدفها «مكافحة الفساد» أفزعت المجتمع الدولي وعالم الأعمال، فبعض المعتقلين تعرضوا للمعاملة السيئة والتعذيب إلى درجة استلزمت تطبيبهم، وإلى وفاة اللواء المعتقل علي القحطاني أثناء احتجازه، وأجبر عددٌ آخر على «شراء» حريته بتحويل أمواله قسريًّا إلى الدولة بتسويات – حسب تقارير السلطات – تجاوزت 100 مليار دولار.

وقبل اعتقالات الريتز كارلتون، أعطيت هيئة مكافحة الفساد الحديثة الولادة سلطات واسعة للتحقيق والملاحقة القضائية، ولكن سرية تحقيقاتها بعثت بالمخاوف لعدم امتثالها لمعايير المحاكمة العادلة وتكرر انتقادها بوصف هذه الحملات تستهدف جمع الأموال لصندوق الاستثمارات العامة الذي يرأسه ولي العهد محمد بن سلمان ما يعزز قبضته ويبعد منافسيه ويضعفهم، الأمر الذي يوضح أن قيادات البلاد لا تنأى بنفسها عن استخدام القوة المفرطة والابتزاز والاعتقال التعسفي والتعذيب للتضييق على المنافسين وفرض سلطتها عليهم.

4 معتقلون في خطر

تحتجز جدران السجون في السعودية العديد من معتقلي الرأي والمعتقلين تعسّفيًّا إثر موجات القمع والاعتقال المتوالية، تتلوها المعاملة القاسية وغير الإنسانية والمهينة، مثل الحرمان من الرعاية الطبية والتواصل مع العالم الخارجي، والمثال الأفظع على سياسة الممارسات العقابية هو وفاة المدافع عن حقوق الإنسان البارز عبدالله الحامد في أبريل 2020 نتيجة المعاملة القاسية المزمنة والحرمان من الرعاية الطبية الضرورية أثناء الاحتجاز، إلى جانب حالةٍ أخرى يشوبها الغموض هي قضية وفاة الصحافي صالح الشيحي في يوليو 2020 بعد شهرين من الإفراج غير المتوقع عنه من السجن.

كان لجائحة كوفيد-19 أن أعادت تسليط الأضواء على حالة عموم السجناء وظروف احتجازهم في السعودية، من اكتظاظ وبيئة قذرة تضاعف المخاطر على صحة السجناء وسلامتهم، وكلها أمورٌ لم تتخذ السلطات أي خطوات جدية لمعالجتها أو تخفيفها، فلم تفرج عن السجناء الذين لا يشكلون خطرًا على العامة، مثل سجناء الرأي المحرومين أصلًا من التواصل مع ذويهم وأصدقائهم لمدد طويلة.

وفاة عبدالله الحامد نتيجة الحرمان من الرعاية الطبية

عبدالله الحامد

كانت قضية وفاة **عبدالله الحامد** المثال الأفظع لسياسة المعاملة القاسية والخطيرة التي تنتهجها السلطات السعودية على السجناء، فقد توفي الحامد في 23 أبريل 2020 في مستشفى مدينة الملك سعود الطبية إثر تعرضه لجلطة دماغية في 9 أبريل، بعمر يناهز 69 عامًا، وقد كان في حالة صحية حرجة في السجن لشهور طويلة، لمعاناته من مرض في القلب، ما استلزم إحالته إلى المستشفى في بداية 2020 حيث خلص الأطباء وقتها إلى حاجته الملحة لعملية قسطرة قلب، ولكن السلطات تجاهلت الرأي الطبي وأعادته إلى السجن وأخبرته بأنه سيجري العملية في شهر رمضان (أواخر مايو أو أوائل يونيو).

ورغم تدهور صحة الحامد وكبر سنه والأوضاع الصحية العامة في السجون، رفضت السلطات الإفراج عنه سواءً على أسس صحية أو إنسانية، بل مارست ضغوطات نفسانية كبيرة عليه بحرمانه من المكالمات الهاتفية والزيارات في عدد من الحالات، وضغطت عليه لكيلا يخطر عائلته أو أي شخص آخر خارج السجن عن تدهور صحته، واستمر هذا الوضع لعدة أشهر حتى فقد وعيه في يوم 9 أبريل 2020 ونقل إلى مستشفى مدينة الملك سعود الطبية حيث شخص بجلطة دماغية شديدة تسببت بغيبوبة، فبقي في وحدة العناية المركزة في المستشفى حتى عشية وفاته في 23 أبريل 2020.

عبدالله الحامد (1950-2020)

عبدالله الحامد أكاديمي قضى أكثر من عشرين عامًا في مجال النشاط السياسي في السعودية، ففي عام 1993 شارك في تأسيس لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، وفي أكتوبر 2009 شارك في تأسيس جمعية جمعته وكوكبة من أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان في السعودية، وهي جمعية الحقوق السياسية والمدنية في المملكة العربية السعودية (حسم)، عملوا فيها على رصد الانتهاكات الحقوقية والتنديد بها في المملكة وقدموا يد العون لضحايا الانتهاكات بتقديم الشكاوى القانونية ضد المسؤولين، فكان

> تشكل وفاة الحامد حلقةً من سلسلة مستمرة من الاستهتار بحياة سجناء الرأي في السعودية، فالسلطات تصعب عليهم الحياة حتى وراء القضبان وتحرمهم من الحقوق الأساسية، والحرمان من الرعاية الصحية تحديدًا سياسةٌ معتمدة مع معتقلي الرأي

لعبدالله الحامد وزملائه في حسم – ومنهم أخواه عيسى وعبدالرحمن – أن كانوا عونًا للناس ونموذجًا يحتذى به لانتهاج خط العمل الحقوقي وفتح سبل تكريس حقوق الإنسان العالمية في السعودية.

اعتقل عبدالله الحامد خمس مرات ما بين 1993 و2008، وتعرض أثناء ذلك للتعذيب الشديد الذي تسبب بفقدانه السمع في إحدى أذنيه نتيجة الضرب المبرح أثناء التحقيق، وفي مارس 2013 حكمت عليه المحكمة الجزائية المتخصصة بالسجن لمدة 11 سنة تتلوها خمس سنوات منع من السفر على خلفية تهم منها «الدعوة للتظاهر [السلمي]»، و«التأليب على ولي الأمر وكبار العلماء»، و«إثارة الرأي العام ضد المؤسسات الأمنية وكبار المسؤولين»، ومع أن السلطات السعودية كافأت ريادته للعمل الحقوقي والتزامه به على مر السنين بالمضايقات والتعذيب والسجن، فقد كرّم الحامد بعدد من الجوائز الدولية منها جائزة رايت لايفليهود – المعروفة بمسمى جائزة نوبل البديلة – في عام 2018 مع زميله محمد فهد القحطاني والمدافع عن حقوق الإنسان وليد أبو الخير، وفي عام 2020 كرم بميدالية جوزين الهولندية لحقوق الإنسان مع زملائه في حسم. لن يطفئ رحيل عبدالله الحامد الشمعة التي أضاءها هو وزملاؤه في البلاد بل ستظل ترشد مريدي الإصلاح وحقوق الإنسان في السعودية وخارجها.

تحمّل القسط السلطات السعودية المسؤولية المباشرة في وفاة عبدالله الحامد وتندد باستهتارها بصحته وحياته وحرمانها المتعمد إياه من الرعاية الطبية الضرورية والعاجلة وانتهاجها التعذيب والقسوة في التعامل معه في السجن.

لاقت وفاة الحامد تنديدًا دوليًّا، وفي 2 يونيو 2020 أرسلت مجموعة خبراء من الأمم المتحدة رسالة إلى السلطات السعودية تعبر فيها عن قلقها الشديد إزاء وفاته وتطلب من السلطات الإفصاح عن أسباب تأخير العملية الجراحية الضرورية.

تشكل وفاة الحامد حلقةً من سلسلة مستمرة من الاستهتار بحياة سجناء الرأي في السعودية، فالسلطات تصعب عليهم الحياة حتى وراء القضبان وتحرمهم من الحقوق الأساسية، والحرمان من الرعاية الصحية تحديدًا سياسةٌ معتمدة مع معتقلي الرأي، فقد ردت للقسط أنباء في أغسطس 2020 عن تدهور الحالة الصحية للقيادي الفلسطيني **محمد صالح الخضري** المعتقل تعسّفيًا منذ أبريل 2019، وهو يعاني من انزلاق غضروفي، وفي الأشهر الأخيرة تدهورت الحالة الصحية لرجل الدين **سلمان العودة** تدهورًا مريعًا فقد فيه نصف بصره وسمعه وذلك في استمرار للمعاملة القاسية التي تعرض لها منذ سجنه التعسفي في سبتمبر 2017 وتضمنت حرمانه من الأدوية الضرورية لمشاكل ضغط الدم وارتفاع الكولسترول.

وفاة صالح الشيحي في ظروف غامضة

صالح الشيحي

توفي الصحافي **صالح الشيحي** في يوم 19 يوليو 2020 بعد شهرين فقط من الإفراج غير المتوقع عنه، وقد كان الشيحي كاتب عمود معروف في البلاد اعتقل في يناير 2018 وحوكم بسرعة غير معهودة عند المحكمة الجزائية المتخصصة حيث وجهت له الدعاوى وأدين وحكم عليه خلال جلسة واحدة فقط، في 8 فبراير 2018، وذلك بالسجن لمدة خمس سنوات، واتهم بـ "إهانة الديوان الملكي" على خلفية نقده لما سمي بحملة مكافحة الفساد التي قادها ولي العهد محمد بن سلمان.

وفي 19 مايو 2020 بعد قضائه سنتين ونصف السنة من محكوميته أفرج عن الشيحي إفراجًا غير متوقع، دون الإفصاح عن شروط الإفراج وما إذا كان مؤقتًا أو دائمًا، وفي يونيو 2020 نقل الشيحي إلى وحدة العناية المركزة في أحد المستشفيات حيث توفي يوم 19 يوليو، ورغم تصريح السلطات السعودية بأنه توفي بسبب جائحة كوفيد-19 فظروف وفاته مثل ظروف الإفراج عنه يحيط بها الغموض، وعليه تدعو القسط لتحقيقٍ نزيه ومستقل وعاجل وفعّال في وفاة صالح الشيحي يقوم عليه خبراء دوليّون.

كوفيد-19 والحرمان من التواصل

ذكرت القسط في تقاريرها مرارًا الظروف الصحية الرديئة لمنشآت الاحتجاز واكتظاظها في السعودية وما يتفشى فيها من تعذيب وقسوة ومواد مخدرة واعتداءات وجرائم، ومع اجتياح فيروس كوفيد-19 للعالم في أوائل 2020 تفشى الفيروس المستجد في أرجاء السعودية، ونشرت القسط عن الخطورة الكبيرة التي يسببها اكتظاظ السجون على صحة السجناء والطاقم والزوّار، وحثت السلطات السعودية على اتخاذ إجراءات لمحاربة انتشار الفيروس مثل تقديم الفحوصات الصحية وخفض مخاطر الاكتظاظ عبر الإفراج عن السجناء الذين لا يشكلون خطرًا على العامة، ومنهم معتقلو الرأي وذوي الحالات الصحية الحرجة.

بينما اتخذت السلطات عددًا من الإجراءات للحد من انتشار كوفيد-19 مثل إيقاف السفر الدولي والداخلي وتمديد خدمات الرعاية الصحية دون حاجز بطاقات الثبوتية، فهي لم تتخذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من المخاطر على نزلاء السجون ومنشآت التوقيف، واستمرت في التعتيم على الواقع المشين بالعناوين البرّاقة بإعلانٍ آخر من هيئة حقوق الإنسان التابعة للسلطات، هذه المرة عن الإفراج عن 250 مقيم محتجز، دون تطرق لآلاف المقيمين المحتجزين في أوضاع مزرية، وفي مارس 2020 منعت السلطات الزيارات الشخصية للسجناء كإجراءٍ وقائي دون أن تعوض عنها بوسيلة أخرى للتواصل مع العالم الخارجي، بل تعمدت حرمان معتقلي الرأي من التواصل مع عوائلهم وأصدقائهم، ومن المهم التذكير هنا بأن الجائحة لم تستحدث هذه الانتهاكات، بل فقط ضاعفت ما انتهجه السلطات من تعسف منذ زمن.

وفي خطوةٍ لا يمكن تبريرها صحيًّا أو طبيًّا حُرِم عدد كبير من معتقلي الرأي من التواصل مع العالم الخارجي، وتحديدًا مع ذويهم ووكلائهم القانونيين لمدد طويلة بعد اندلاع الجائحة، وتبرز هنا حالة المدافعة عن حقوق الإنسان **لجين الهذلول** التي حرمت من التواصل الهاتفي والزيارات منذ 19 أبريل وحتى 31 أغسطس 2020، ومرةً أخرى 26 أكتوبر ولمدة أسبوعين، وحُرِم رجل الدين الإصلاحي **سلمان العودة** من التواصل مع العالم الخارجي لشهور عديدة، وهاتان **الحالتان وغيرهما من الحرمان من التواصل تشكلان ضربًا من ضروب الإخفاء القسري تحت القانون الدولي لحقوق الإنسان ما يبعث بمخاوف حول مصير الضحايا وسلامتهم.**

لجين الهذلول

سلمان العودة

محمد فهد القحطاني

عيسى الحامد

> بينما اتخذت السلطات عددًا من الإجراءات للحد من انتشار كوفيد-19 مثل إيقاف السفر الدولي والداخلي وتمديد خدمات الرعاية الصحية دون حاجز بطاقات الثبوتية، فهي لم تتخذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من المخاطر لنزلاء السجون ومنشآت التوقيف

وتعرض عددٌ آخر من معتقلي الرأي لهذه الممارسة، ففي فبراير 2020 حرم من الزيارة العائلية المدافعُ عن حقوق الإنسان **محمد فهد القحطاني**، وهو عضو مؤسس لجمعية الحقوق السياسية والمدنية في السعودية (حسم) ويقضي محكوميةً مدتها 10 سنوات بالسجن في سجن الحائر قرب الرياض على خلفية نشاطه الحقوقي، وقد كان هذا الحرمان بعد نقله من عنبر لآخر، وفي أبريل 2020 وضع المدافع عن حقوق الإنسان **عيسى الحامد** في الحبس الانفرادي لقرابة 10 أيام تضمنت المدة التي قضاها أخوه عبدالله الحامد في المستشفى، وفي سبتمبر 2020 علمت القسط بحرمان السلطات السعودية للناشط الحقوقي **عبدالعزيز السنيدي** – المحتجز منذ 2015 والمحكوم عليه بالسجن لمدة ثماني سنوات لتغريده عن حقوق الإنسان – من تلقي الزيارات والمكالمات وتعريضه للعزل والتهديد والتعذيب النفساني.

الإخفاء القسري

للإخفاء القسري تاريخ طويل في السعودية واستخدامه متفشٍّ وممنهج، فالسلطات توظفه كسلاح لتكميم أفواه النشطاء والصحافيين وغيرهم من النُّقاد، بل ويكاد يكون مرحلةً رسمية من مراحل استهداف معتقلي الرأي تتلو الاعتقال التعسفي مباشرةً، يتلوها النقل إلى السجن العام، الأمر الذي يمس سجناء الرأي، وإن تفاوتت مدة الإخفاء بين السجناء اعتمادًا – عادةً – على مبادرة أهالي السجين أو السجينة واستمرارهم في السؤال والاستعلام عن وضع سجينهم، وعلى ملحوظيّة السجين لدى وسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية وأجسام الأمم المتحدة.

> تطاول عليه أحد كبار المسؤولين بالضرب المبرح حتى غرق بالدماء وتدخل بعض الحضور للحؤول دون قتله، ولم تكن تلك آخر مرة يعذب فيها أثناء احتجازه

وفي بعض الحالات يستمر الإخفاء القسري لمددٍ طويلة جدًا ما يبعث بالمخاوف حول سلامة السجين ومصيره، مثل ما تعرض له الصحافي **مروان المريسي** الذي اعتقلته قوات الأمن في يونيو 2018 ولم يتمكن من التواصل مع عائلته إلّا في مايو 2019 بعد قرابة السنة من الإخفاء القسري، وفي 5 يونيو 2020 توفيت أخته دون أن يتاح له رؤيتها أو الحديث معها بالهاتف أثناء مرضها الأخير، وما يزال اليوم رهن الاعتقال ومحاكمته بدأت وما تزال مستمرة حتى وقت كتابة هذا التقرير.

وأما الحالة البارزة الأخرى فهي قضية العامل في مجال الإغاثة الإنسانية **عبدالرحمن السدحان**، فبعد أن اعتقلته المباحث من مقر عمله في الهلال الأحمر بالرياض في مارس 2018 أخفي قسريًّا لمدة 23 شهرًا دون أن ترد أي أخبار توضح مصيره، وفي 12 فبراير 2020 سمح له بمكالمة واحدة مع عائلته ذكر لهم أثناءها أنه محتجز في سجن الحائر، لكن السلطات السعودية لم تؤكد ذلك حتى الآن، وحرمته من التواصل مع عائلته بعد ذلك ما يعيده إلى حالة الإخفاء القسري، ويبعث بالمخاوف حول صحته وسلامته.

وبالمثل اعتقل الصحافي **تركي الجاسر** في 15 مارس 2018 بمداهمة لمنزله وأخفي قسريًّا بعد ذلك، ولم يسمح له بأي زيارة أو مكالمة مع أسرته ورفضت السلطات السعودية الإجابة عن أي استعلامٍ بشأنه، وذلك حتى فبراير 2020 في ردٍّ على مذكرة من الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة حيث قالت إنه محتجز في سجن الحائر، وبالتزامن مع ذلك سمحت له بإجراء مكالمة هاتفية وحيدة مع عائلته أعلمهم فيها بمكانه، وعاد محرومًا من التواصل بعد ذلك ومخفيًّا قسريًّا.

والحالة الأقدم في سجل القسط تعود لرجل الدين **سليمان الدويش** الذي اعتقل في فندق في مكة يوم 22 أبريل 2016 بعد يومٍ من نشره تغريدات ينتقد فيها الملك سلمان ومحمد بن سلمان الذي كان ولي ولي العهد وقتها، وقد وردت للقسط معلومات فظيعة حول ما حل به بعد ذلك، فقد اعتقلت الدويش مجموعة من الديوان الملكي اقتادته إلى منشأة تابعة لوزارة الدفاع في جدة، لِتقلّه طائرة إلى الرياض ليلتها وتأخذه إلى أحد القصور الملكية، حيث تطاول عليه أحد كبار المسؤولين بالضرب المبرح حتى غرق بالدماء وتدخل بعض الحضور للحؤول دون قتله، ولم تكن تلك آخر مرة يعذب فيها أثناء احتجازه.

بعد قرابة الشهرين من الاحتجاز أدرج اسمه في قاعدة بيانات المعتقلين التابعة لوزارة الداخلية، ولكن حينما تواصلت أسرته مع أحد كبار المسؤولين للاستفسار عنه أخبرهم أن ذلك كان بالخطأ وأن عليهم البحث عنه عوضًا عن ذلك في المستشفيات أو ثلاجات الموتى أو المصحّات العقلية، وفي أوائل 2018 تلقت عائلته مكالمة من رقم أمريكي وأخبرهم شخص صوته يشبه صوت الدويش أنه في تركيا وفي طريقه للقتال في سوريا، وعندما تواصلت عائلته مع السلطات مرة أخرى وشككت في هذه الرواية، قدم المسؤولون لهم معلومات متضاربة فتارةً قال لهم موظف في وزارة الداخلية أن الدويش أدين بدعاوى منها "تأليب الرأي العام"، وتارةً أخرى أنكر أحد كبار المسؤولين ذلك، ومن ثم تلقت عائلته مكالمة أخرى من رقم أمريكي في سبتمبر 2018 بصوتٍ يخبرهم بالقصة نفسها عن القتال بسوريا، ولكن الدويش شوهد آخر مرة في يوليو 2018، ولم ترد أي أنباء عنه أو عن صحته أو مكان احتجازه منذئذ، وما يزال اليوم رهن الإخفاء القسري.

وأما بالنسبة للموقع الذي احتجز فيه الدويش فهو يقع في قبو لأحد القصور الملكية حيث أقيمت زنازين خشبية تصاحبها أدوات للتعذيب، والظنون تشير إلى أنه مخصص للمنافسين من العائلة المالكة وكبار المسؤولين، ولربما يحتوي قرابة 150 سجينًا، ويديره شخصيًّا مسؤولان: سعود القحطاني وهو المستشار المقرب من محمد بن سلمان، وماهر المطرب، عضو الحرس الملكي وأحد أعضاء فريق الاغتيال الذي أرسل لإسطنبول لقتل جمال خاشقجي.

التعذيب وانتزاع الاعترافات

تعتمد السلطات السعودية الممارسة الممنهجة للتعذيب كوسيلة انتزاع الاعترافات أثناء التحقيق وكضرب من ضروب العقاب أثناء الاحتجاز، وطرائق التعذيب والمعاملة القاسية متعددة، منها: الضرب، والجلد، والصعق بالكهرباء، والحرمان من النوم (التسهير)، والتوقيف الانفرادي وبمعزل عن العالم الخارجي، والتحرش الجنسي، والتهديد باغتصاب أهالي المعتقل والمعتقلة أو قتلهم، ورغم تكرار استحضار المدعى عليهم وذكرهم ما تعرضوا له في المحاكم، لا تجري أي تحقيقات في هذه المزاعم بل ويقبل القضاء بالاعترافات المنتزعة بالتعذيب كدليل ضد المدعى عليه.

لم ترصد القسط أي حالة تعذيب جسدي حصلت في عام 2020 ولكن الممارسة الممنهجة للإخفاء القسري والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي في بيئة يسود فيها الإفلات من العقاب، بما في ذلك مواصلة القضاء السعودي تجاهل مزاعم حديثة بالتعذيب مثل التي قدمتها المدافعة عن حقوق الإنسان لجين الهذلول، فمن المحتمل وقوع حالات تعذيب لم ترصدها القسط.

رغم انضمام السعودية لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في عام 1996، فالأنظمة السعودية لا تتوافق مع المعايير الدولية ولا توفر الضمانات النظامية الكافية لحماية الأفراد من التعذيب، والتشريعات لا تحتوي نصوصًا تضمن التحريم القطعي والحاسم للتعذيب، ولا تعرف التعذيب وفق ما تنص عليه الاتفاقية، وغياب الضمانات هذا والحرمان المتكرر من الاستشارة القانونية والرعاية الصحية والتواصل مع العالم الخارجي يخلق بيئة ملائمة لتفشي هذه الممارسات.

وكما سلف الذكر، تعرض عدد من أعضاء العائلة المالكة للإخفاء القسري، فبعد اعتقال الأمير **سلمان آل سعود** نقل إلى سجن الحائر وأوقف بمعزل عن العالم الخارجي لمدة سبعة أشهر ما شكل إخفاءً قسريًّا، وبعد نقله مع أبيه **عبدالعزيز آل سعود** في أوائل 2019 إلى الحبس في فيلا خاصة تملكها السلطات، اقتاد رجال ملثّمون الابن سلمان في يوم 28 مارس 2020 من الفيلا إلى موقع مجهول، فأخفي قسريًّا لمدة شهرين قبل أن يعاد إلى أبيه في نهاية مايو، لكن هذا الوضع لم يدم طويلًا، ففي 28 نوفمبر 2020 نقل كلٌّ منهما إلى موقع مجهول وما يزالان رهن الإخفاء القسري حتى وقت كتابة هذا التقرير.

وقد تعرضت **بسمة بنت سعود آل سعود** للإخفاء القسري لمدة شهر بعد اعتقالها في مارس 2019 ولم يتح لها الحديث مع عائلتها حتى أبريل 2019، وقد حرمت أثناء ذلك من الرعاية الصحية الضرورية لحالة صحية حرجة، وعادت بعد ذلك رهن الإخفاء القسري مع وجود مخاوف بأن صحتها في تدهور وأن السلطات تتعمد الاستهتار بحياتها.

الإضراب عن الطعام احتجاجًا على التضييق وسوء المعاملة

تكرار المضايقات والتخويف الذي يعاني منه معتقلو الرأي في السجون وما يمارس بحقهم من احتجاز بمعزل عنالعالم الخارجي والحرمان من التواصل العائلي دفع بعضهم إلى الإضراب عن الطعام للمطالبة بتحسين أوضاع احتجازهم وإعادة حقوقهم، وقد افتتح العام المنصرم بإضراب قام به **خالد العمير** و**وليد أبو الخير** احتجاجًا على المضايقات وعلى حرمانهم من حقوقهم الأساسية، فقد بدأ أبو الخير إضرابه في 11 ديسمبر 2019 محتجًّا على نقله إلى وحدة الحراسة المشددة، وقد نقل بعد ذلك إلى المستشفى نتيجة مخاوف حول تدهور حالته الصحية، وقد أعلن إنهاء إضرابه عن الطعام في 6 فبراير 2020 بعد إعادته إلى عنبره السابق، وأما العمير فقد انضم إلى الإضراب في وقتٍ لاحق في ديسمبر 2019 احتجاجًا على طول الاحتجاز دون تهمة، وأعلن تعليق الإضراب في 11 فبراير 2020 بعد أن أعلمه مكتب الادعاء العام أن رئاسة أمن الدولة سلمت المكتب قضيته.

ودفعت الناشطة المعتقلة **لجين الهذلول** بسبب الحرمان من التواصل مع العالم الخارجي ومع عائلتها إلى الإضراب عن الطعام مرتين في 2020، أولها استمر منذ 17 وحتى 23 أغسطس بعد حرمانها من الزيارات والمكالمات الهاتفية لقرابة الثلاثة أشهر، والثانية بدأت في 26 أكتوبر احتجاجًا على ظروف احتجازها ومعاودة السلطات حرمانها من التواصل، ولكنها أنهت الإضراب بعد أسبوعين نتيجة مضايقة السلطات بإيقاظها من النوم كل ساعتين ما أنهكها نفسيًّا.

وفي 19 ديسمبر 2020 دخل المدافع عن حقوق الإنسان والعضو المؤسس لجمعية حسم **محمد فهد القحطاني** في إضرابٍ عن الطعام احتجاجًا على حرمانه من التواصل مع عائلته ومن الحصول على مواد مقروءة طلبها وعلى أدوية ضرورية، وأنهى إضرابه في 30 ديسمبر بعد تعهد السلطات له بتلبية مطالبه.

تعتقد القسط بأن ظروف الاحتجاز يجب ألا تصل إلى السوء الذي يدفع السجناء إلى خطوات يخاطرون فيها بصحتهم وسلامتهم لتحصيل الحقوق الأساسية، فذلك مخالفٌ لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ("قواعد نيلسون مانديلا") التي تنص على أنّ توفير الرعاية الطبية للمساجين من "مسؤولية الدولة"، وأن المساجين يسمح لهم "بالاتصال مع أسرتهم وأصدقائهم على فترات منتظمة".

5 غياب العدالة في الإجراءات القضائية

تغيب الضمانات الدولية للمحاكمة العادلة عن الإجراءات القضائية في السعودية وتكثر الانتهاكات، كالحرمان من التمثيل القانوني بل وحتى من الوثائق القضائية المعنية بالقضية، والتأخير دون مبرر، والمحاكمات السرية، والحال لا تختلف في ذلك بين المحاكم الجنائية العادية والمحكمة الجزائية المتخصصة، التي أقيمت في 2008 لمحاكمة قضايا الإرهاب، حيث استمر انتهاك حق سجناء الرأي في محاكماتٍ غير عادلة طوال العام المنصرم وحكم على عدد منهم بالسجن على خلفية أنشطتهم السلمية وممارستهم الحق بالتعبير عن الرأي.

وبعد مدة بدأت في يوم 15 مارس 2020 عندما أجل المجلس الأعلى للقضاء جلسات المحاكمة في ضوء اندلاع كوفيد-19، أعيد فتح المحاكم في أغسطس وأطلقت موجة من جلسات المحاكمة، منها محاكمة مجموعة المدافعات عن حقوق الإنسان، والمدافعيْن عن حقوق الإنسان خالد العمير ومحمد العتيبي، ومعتقلي أبريل 2019، ورجليّ الدين سلمان العودة وحسن فرحان المالكي، وأصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة أحكامًا بحق عددٍ من المعتقلين منهم لجين الهذلول وميّاء الزهراني، والكاتب عبدالله المالكي، والطبيب وليد فتيحي، في حين اختتمت المحاكمة الصورية لقضية مقتل جمال خاشقجي بالحكم على ثمانية من المتهمين الإحدى عشر، وبعضهم لم يعلن عن هوياتهم حتى الآن، في خاتمة فظيعة لمحاكمة افتقرت لأدنى درجات الشفافية ولا يصح وصفها إلا بأنها استهزاء بالعدالة.

محاكمة المدافعات عن حقوق الإنسان

في مارس 2019 ابتدأت محاكمة المدافعات عن حقوق الإنسان المعتقلات ما بين مايو ويوليو 2018، واستمرت في 2020 وخلصت إلى الحكم على بعضهن بالسجن بعد إجراءات تشوبها عيوبٌ بالغة السوء، فبعد شهور من التأجيل والاحتجاز المطول دون محاكمة، حضرت **سمر بدوي** و**لجين الهذلول** و**ميّاء الزهراني** و**نسيمة السادة** و**نوف عبدالعزيز** جلساتٍ منفصلة عند المحكمة الجزائية، وأعلنت المحكمة في الجلسة خلوصها إلى أن قضية لجين الهذلول خارج اختصاصها وأحالت قضيتها إلى المحكمة الجزائية المتخصصة.

نسيمة السادة

سمر بدوي

عندما بدأت القضية في مارس 2019، أي بعد قرابة السنة الكاملة من الاحتجاز التعسفي، كانت السلطات تنوي محاكمة الناشطات عند المحكمة الجزائية المتخصصة لكنها تراجعت في اللحظة الأخيرة نتيجةً للضغط الدولي وأحالت القضية إلى المحكمة الجزائية بالرياض، ما يبين افتقار القضاء السعودي للاستقلالية وانقياده وراء الإملاءات السياسية التي دفعت بالدعاوى الموجهة ضد الناشطات في جلساتٍ منع من حضورها الدبلوماسيون الأجانب والإعلام الدولي روتينيًا.

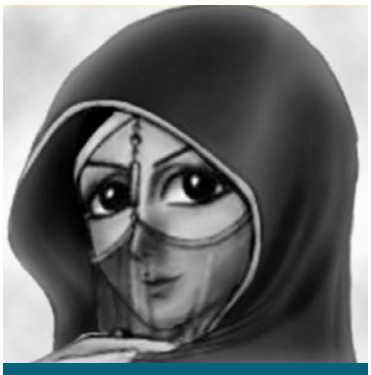

نوف عبدالعزيز

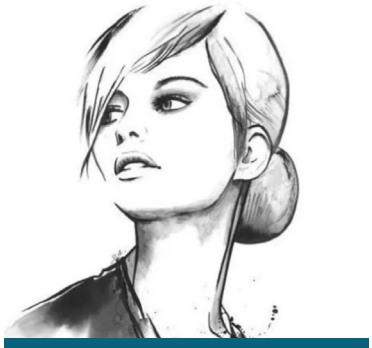

ميّاء الزهراني

في الجلسة الأولى للجين الهذلول عند المحكمة الجزائية المتخصصة قدم الادعاء العام صحيفة دعاوى معدلة ضدها أجري عليها عدد من التغييرات دون إعلامها أو وكيلها القانوني، وأهم التعديلات كان حذف الإشارة إلى الحكومتين البريطانية والهولندية والاتحاد الأوروبي، وأسماء وجنسيات عدد من الأفراد المزعوم تواصل الهذلول معهم وسبق أن عزمت الهذلول على استدعائهم كشهود، وطلب الادعاء العام مزاولة القضية على أساس نظام مكافحة الإرهاب ودعا لإنزال أشد العقوبات بحقها وفقه، ما يبلغ السجن لمدة 20 سنة كحد أقصى.

لجين الهذلول

اطلعت القسط على صحيفتي الدعاوى الأصلية والمعدلة، وقد نشرتها عائلة الهذلول، وتؤكد المنظمة أن كل الدعاوى متعلقة بنشاطها الحقوقي، منها انضمامها إلى مجموعة على تطبيق (تيليجرام) اسمها "سواليف" لمناقشة النشاط الحقوقي، كما اتهمت بالتنسيق مع المدافع عن حقوق الإنسان خالد العمير في حملة المطالبة بدستور جديد للبلاد، بالإضافة إلى عدد آخر من التهم، منها "تلقي مصروف يومي" قيمته 50 يورو أثناء حضورها مؤتمرات دولية "بهدف الحديث عن وضع المرأة في المملكة"، وفي الجلسة الثانية عند الجزائية المتخصصة التي عقدت في 14 ديسمبر 2020 تسلمت الهذلول الأدلة التي قدمها الادعاء، ومنها منشورات على شبكات التواصل الاجتماعي دعمًا لحملتي قيادة المرأة وإلغاء ولاية الرجل على المرأة.

وأثناء محاكمتها عند الجزائية المتخصصة، استدعيت الهذلول لتحضر أمام المحكمة الجزائية العادية بالرياض مرتين في 17 و22 ديسمبر، في تبيان صارخ لافتقار القضاء لأبسط درجات الاستقلالية وانقياده وراء الإمرة السياسية، حيث أعلمتها المحكمة بأنها ستفتح تحقيقًا في مزعم الهذلول بتعرضها للتعذيب أثناء الاحتجاز، ولكن في الجلسة التي تلتها بخمسة أيام اختتم القاضي التحقيق المزعوم إجراؤه وأنكر حصول التعذيب في مهزلة تفتقر للمصداقية.

وفي 28 ديسمبر 2020 حكمت الجزائية المتخصصة على لجين الهذلول بالسجن لمدة خمس سنوات وثمانية شهور، مع وقف تنفيذ سنتين و10 شهور، ونظرًا للمدة التي قضتها الهذلول في السجن، فمن المفترض أن يفرج عنها في أوائل 2021، ولكن هذا لا يختم القضية بحكمها الذي تلقى تنديدًا دوليًا واسعًا، إذ يملك الادعاء العام والمدعى عليها صلاحية طلب الاستئناف إزاءه، وحتى إن لم يتم ذلك، فالحكم يتضمن أصلًا مدة ثلاث سنوات منع من النشاط، ومنع من السفر لمدة خمس سنوات، وأنزل بحق مياء الزهراني حكم مماثل على خلفية تهم متعلقة بنشاطها الحقوقي.

> لا شك بأن هذه الأحكام بحق المدافعات عن حقوق الإنسان كانت لتزداد سوءًا لولا الاهتمام العالمي البالغ بقضيتهن ما يبين مرةً أخرى أهمية الضغط الدولي

وأما المدافعات عن حقوق الإنسان **هتون الفاسي** و**أمل الحربي** و**ميساء المانع** و**عبير نمنكاني** و**شدن العنزي** و**عزيزة اليوسف** و**إيمان النفجان** فما تزال محاكماتهن مستمرة رغم الإفراج المؤقت عنهن.

لا شك بأن هذه الأحكام بحق المدافعات عن حقوق الإنسان كانت لتزداد سوءًا لولا الاهتمام العالمي البالغ بقضيتهن ما يبين مرةً أخرى أهمية الضغط الدولي، وأما احتمالية الإفراج عن بعضهن في أوائل 2021 – وإن كان ذلك تحت قيود ضيقة – فهي تكشف الطبيعة المسيّسة للقضاء السعودي واستجابة السلطات للضغوطات وما تلاها من خروج الإدارة الأمريكية التي عملت على ضمان الحصانة للقيادات السعودية في المحافل الدولية.

ميساء المانع

إيمان النفجان

عزيزة اليوسف

حملة اعتقال نشطاء حقوق المرأة

في 15 مايو 2018 ابتدأت السلطات السعودية حملة اعتقالات استهدفت عددًا من أبرز الناشطات الحقوقيات في السعودية، إلى جانب بعض الرجال المناصرين لحقوق المرأة، وقد كانت هذه أول مرة تستهدف فيها السلطات السعودية المدافعاتِ عن حقوق الإنسان على هذا النحو الواسع والشرس، فاعتقلت لجين الهذلول وعزيزة اليوسف وإيمان النفجان إلى جانب محمد الربيعة في ليلةٍ واحدة، وتبعتها موجات اعتقال أخرى في شهريّ مايو وَيوليو استهدفت هتون الفاسي وأمل الحربي وميساء المانع وعبير نمنكاني وشدن العنزي ونوف عبدالعزيز ومياء الزهراني ونسيمة السادة وسمر بدوي، وصاحبهن اعتقال رقية المحارب.

وقد بدأت تلك الاعتقالات قُبيل السماح للمرأة بقيادة السيارة في السعودية في 24 يونيو، ما يعني أن حرمان الناشطات من حريّتهن بالجملة صاحب فكّ بعض القيود عن حياة عموم النساء ومنحهن بعضًا من حريّاتهن الأساسية، ومن الواضح اليوم أن سبب الاستهداف كان ريادتهن العمل التوعوي والمطلبي لأجل حقوق المرأة، سواءً في حملة قيادة المرأة وحملة إلغاء نظام ولاية الرجل على المرأة، وذلك جزءٌ من نشاطٍ أوسع لتكريس المواطنة الكاملة والمساواة بين الجنسين في بلدٍ ما تزال تعامل النساء البالغات كَقُصَّر، شؤون حياتهن مرهونة بآراء أولياء الأمور من الرجال وأهوائهم.

ورد للقسط في الأشهر التالية للاعتقال معلومات تفيد بتعرّض الناشطات للتحرش الجنسي والتعذيب وغيرها من ضروب المعاملة القاسية أثناء التحقيق، بما في ذلك التعرية واللمس في الأماكن الحساسة والضرب والصعق بالكهرباء، ولم تقف التجاوزات عند ذلك، فقد تعرضن للتعذيب النفساني مثل التهديد بالقتل والاغتصاب، والكذب على إحداهن بخبر موت أحد أفراد عائلتها، واحتجزت الناشطات في مواقع غير رسمية، أحدها اسمه "الفندق" وآخر "بيت الضيافة"، وقد حضر التعذيب بل وشارك فيه بعض كبار مسؤولي الدولة مثل سعود القحطاني، المستشار المقرب من محمد بن سلمان.

ومع تزايد الضغط الدولي بقرارٍ من البرلمان الأوروبي وبيانيْن مشتركيْن من مجموعاتٍ من الدول العضوة للأمم المتحدة، أفرجت السلطات في 2019 عن هتون الفاسي وأمل الحربي وميساء المانع ورقية المحارب وعبير نمنكاني وشدن العنزي وعزيزة اليوسف وإيمان النفجان، لكن الإفراج مؤقت والمحاكمة مستمرة وهن ممنوعات من مزاولة أعمالهن، في حين ظلت في السجن حتى وقت كتابة هذا التقرير كلٌّ من لجين الهذلول وسمر بدوي ونسيمة السادة ونوف عبد العزيز ومياء الزهراني، إلى جانب محمد الربيعة الذي لم تبدأ محاكمته بعد.

محاكمة نشطاء حقوق الإنسان

خالد العمير

محمد العتيبي

بعد مواصلة الإجراءات القضائية في أغسطس 2020 عقد عدد من الجلسات عند المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض لعدد من نشطاء حقوق الإنسان، منها محاكمة ناشط حقوق الإنسان **خالد العمير** الذي أوصل رسالة من معتقله إلى القسط عنوانها "أنقذوا معتقلي الرأي" تحدث فيها عن جلسته عند الجزائية المتخصصة في 8 سبتمبر 2020 حيث اتهمه الادعاء العام بقيادة حملة تدعو لإقامة دستور في البلاد ونشر وسم لها على (تويتر).

رفض العمير الذي حضر المحكمة مكبل القدمين الإجابة على مزاعم الادعاء نظرًا لحرمانه من حقوقه الأساسية وعدم نزاهة القضاء، فأعلمته المحكمة أنه إن لم يجب على الدعاوى فستقبل بها المحكمة، وفي جلسة أخرى أقيمت في 8 ديسمبر 2020 أعلِم بأن جلسته القادمة ستقام في 25 يناير 2021، ومن المرجح أن ينطق بالحكم فيها.

اعتقلت المباحث العمير سابقًا في 1 يناير 2009 في الرياض لمشاركته في مظاهرة سلمية مناصرةً لغزة، وحكم عليه بالسجن لمدة ثماني سنوات، واعتقل معه عدد من الناس لمشاركتهم في المظاهرة، منهم زميله الناشط الحقوقي **محمد العتيبي** الذي حكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات.

وبعد الإفراج عن العتيبي، واصل عمله الحقوقي وهو اليوم يقضي محكومية مدتها 14 سنة أنزلتها بحقه الجزائية المتخصصة على خلفية دعاوى منها "إنشاء منظمة غير مرخصة" (منظمة الاتحاد لحقوق الإنسان)، بعد أن اعتقل في 24 مايو 2017 في مطار الدوحة الدولي وهو في طريقه إلى النرويج حيث تلقى اللجوء السياسي، وسلمته السلطات القطرية إلى السلطات السعودية وحوكم بعدها وأنزل عليه هذا الحكم.

وفي 25 يوليو 2019، استدعي العتيبي لمحاكمة جديدة ودعاوى جديدة منها "الهرب من العدالة" و"السفر إلى قطر" و"التواصل مع جهات أجنبية" و"التدخل في الشأن العام"، وعقد عدد من الجلسات بعد ذلك استمرت حتى 2020 وشابها عدد من الانتهاكات للضمانات الدولية للمحاكمة العادلة، مثل حرمانه من توكيل محامٍ ومن الحصول على وثائق يحتاجها لتجهيز رده على الدعاوى، وعقدت آخر جلساته في 1 ديسمبر 2020 حيث نطق بالحكم عليه بالسجن لمدة سنة، تضاف على الحكم الأول بالسجن لمدة 14 سنة.

الحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات

المظاهرات ممنوعة في السعودية والسلطات تقيد حرية التجمع، بل وتنزل عقوباتٍ قاسية – بما فيها الإعدام – على من يقودون المظاهرات أو يشاركون بها، والسجون السعودية بها مئات المعتقلين على خلفية نشاطاتٍ داخلة ضمن حرية التجمع، بعد أن أدانتهم السلطات بدعاوى المشاركة في المظاهرات والاحتجاجات السلمية، وحكمت عليهم بالإعدام على ذلك، أو انتزعت منهم بالتعذيب اعترافات بالقيام بأمور لم يفعلوها، ورغم ندرة المظاهرات والمسيرات الكبيرة في المملكة بسبب بيئتها القمعية، ما تزال بعض المظاهرات الصغيرة تقام في مختلف أرجاء البلاد، خصوصًا مدينة القطيف في المنطقة الشرقية.

تفرض السلطات السعودية قيودًا شديدة على حرية تكوين الجمعيات، ولا يوجد قانون في السعودية يضمن الحق في تشكيل النقابات العمالية أو تنظيم الإضرابات، ومن ينخرط في نشاطاتٍ كهذه فهو عرضة للعقاب، بما في ذلك السجن أو الإبعاد في حال الرعايا الأجانب، رغم وجود مواد تصرح بإنشاء "لجان عمّالية" للقيام بالتفاوض الجماعي، وإقرار السلطات بنظام للجمعيات والمؤسسات الأهلية عام 2015، الأول من نوعه في تاريخها، لم يتح تأسيس المنظمات الحقوقية فبعض مواده صممت بوضوح لتقييد استقلال مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الممكن تأسيسها.

وقد بدأت الجلسات القضائية لعدد من النشطاء والكتّاب في 2020 عند المحكمة الجزائية المتخصصة، وكلهم اعتقلوا في أبريل 2019، وهم **صلاح الحيدر** ابن المدافعة عن حقوق الإنسان عزيزة اليوسف (التي ما تزال تواجه محاكمة جائرة) والكتّاب **بدر الإبراهيم** و**محمد الصادق** و**ثمر المرزوقي** و**عبدالله الدحيلان** و**نايف الهنداس** و**علي الصفار** و**رضا البوري** و**خديجة الحربي** والروائي **مقبل الصقّار** والناشط **فهد أبالخيل** والمترجم **أيمن الدريس** والمحامي **عبدالله الشهري** بعد احتجازهم دون تهمة لأكثر من سنة والتحقيق معهم على خلفية أنشطتهم الثقافية، وبدأت المحاكمات في 30 سبتمبر 2020، وعقدت جلساتهم الثانية في 21 ديسمبر، ومن المفترض أن تعقد جلساتهم القادمة في 8 مارس 2021.

باحثون شرعيون يواجهون عقوبة الإعدام

سلمان لعودة

حسن فرحان المالكي

استمرت الإجراءات القضائية في حالتي الباحثين الشرعيين **سلمان لعودة** و**حسن فرحان المالكي**، وفي كلا الحالتين طالب الادعاء العام بإنزال عقوبة الإعدام بحقهما، فأما المالكي فقد حضر أول جلسة محاكمة له في 8 مارس 2020 وذلك بعد أن تلقى صحيفة الدعاوى ضده في سبتمبر 2018، وفي هذه الجلسة ردّ المالكي على الدعاوى المقدمة ضده، وبعضها فضفاض ومتعلق بحقه في التعبير عن الرأي، مثل "عدم الالتزام بالمواطنة الصالحة"، والملاحقة القضائية لم تقف عنده بل طالت ابنه العباس حسن المالكي الذي اعتقل في سبتمبر 2017 على خلفية تغريده أكد فيها خبر اعتقال أبيه، وحوكم عند الجزائية المتخصصة وحكمت عليه في 6 سبتمبر 2020 بالسجن لمدة أربع سنوات، بدعوى نشر تغريدات متعاطفة مع أبيه وإفساد أدلة إلكترونية.

وفي حالة الباحث الإسلامي سلمان العودة فقد تكرر تأجيل الجلسات القضائية منذ اعتقاله في 2017 لدعوته للتآلف بين حكّام السعودية وحكّام قطر، ووجهت إليه 37 دعوى أغلبها متعلق بتعبيره السلمي عن الرأي وعن آرائه الدينية، وفي 2019 حددت له عشرات الجلسات أغلبها أُجِّلَ لأسباب مجهولة، وآخر جلسة حددتها الجزائية المتخصصة كان من المفترض أن تعقد في 18 أكتوبر 2020 لكنها هي الأخرى أجلت دون تبرير، وفي 17 نوفمبر 2020، حكم على خالد العودة، وهو أخ سلمان العودة، بالسجن لمدة خمس سنوات تتلوها خمس سنوات أخرى منع من السفر على خلفية دعاوى منها "التعاطف مع أخيه سلمان العودة" و"جمعه بين العمل الخاص والعام".

اعتقالات سبتمبر 2017

في سبتمبر 2017 شنت السلطات السعودية حملة اعتقالات استهدفت عشرات من رجال الدين والأكاديميين والنشطاء والكتّاب والصحافيين، منهم رجل الدين سلمان العودة والكاتب عبدالله المالكي والاقتصادي عصام الزامل، وأغلبهم محتجز حتى يومنا هذا إما دون توجيه تهم أو بمقتضى أحكام أنزلت على خلفية دعاوى متعلقة بالتعبير السلمي عن الرأي.

أحكام قضائية على معتقلي الرأي

> تعرض الطبيب المعتقل وليد فتيحي لعدة جلسات تعذيب في المعتقل وذلك بالصفع والضرب والتعرية والصعق بالكهرباء، ما أدى لتدهور كبير لصحته الجسدية والنفسانية

منذ إعادة افتتاح المحاكم في أغسطس 2020 صدر عدد من الأحكام على عدد من معتقلي الرأي، ففي 3 سبتمبر نطقت الجزائية المتخصصة بالحكم على عدد من المعتقلين تعسّفيًّا منذ سبتمبر 2017، منهم الكاتب **عبدالله المالكي** وقد حكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات بالسجن على خلفية دعاوى معنية بنشاطاته الثقافية، مثل "حيازة كتب ممنوعة" ودعاوى أخرى تتعلق بتأييده لجمعية حسم، وعلى **إبراهيم الحارثي** بالسجن لمدة خمس سنوات، والكاتب **أحمد الصويان** لمدة ثلاث سنوات بالسجن، والأكاديمي **يوسف القاسم** بخمس سنوات، و**خالد العجيمي** لثلاث سنوات وثمانية شهور، والصحافي **فهد السنيدي** لثلاث سنوات ونصف السنة، والدعاوى الموجهة لهم جميعًا تتعلق بالتعبير عن الرأي، وفي 3 أكتوبر أصدرت أحكام على ثلاثة آخرين محتجزين تعسّفيًّا منذ سبتمبر 2017 أيضًا، فحكم على **نايف الصحفي** بالسجن لمدة 10 سنوات و**مساعد الكثيري** بالسجن لمدة ثلاث سنوات ونصف السنة و**علي بادحدح** لست سنوات.

وفي 6 أكتوبر حكم على رجل الأعمال والاقتصادي **عصام الزامل** بالسجن لمدة 15 سنة، وقد اعتقل الزامل على خلفية تأييده لحقوق الإنسان ونقده لخطة ولي العهد لبيع شركة النفط أرامكو السعودية، و زاولت المحكمة قضية الطبيب المعتقل **وليد فتيحي** الذي اعتقل في 5 نوفمبر 2017 كجزءٍ مما سمّي "حملة مكافحة الفساد" (أنظر الصفحة 33 أعلاه)، وأفادت مصادر موثوقة بتعرضه لعدة جلسات تعذيب في المعتقل وذلك بالصفع والضرب والتعرية والصعق بالكهرباء، ما أدى لتدهور كبير لصحته الجسدية والنفسانية، وبعد مزاولة قضيته حكمت عليه الجزائية المتخصصة في 8 ديسمبر 2020 بالسجن لمدة ست سنوات على خلفية دعاوى فضفاضة، منها "نقض البيعة مع ولي الأمر" و"التعاطف مع منظمة إرهابية"، بعد الاستئناف، في يناير 2021 ، خفضت المحكمة الجزائية المتخصصة عقوبته إلى ثلاث سنوات وشهرين في السجن (مع تعليق نصفها) وحظر السفر بنفس المدة، وهذه القضية استدعت نقدًا من الإدارة الأمريكية لكون فتيحي يحمل الجنسيتين الأمريكية والسعودية.

المحكمة الجزائية المتخصصة

المحكمة الجزائية المتخصصة أنشئت في عام 2008 لتتولى النظر في قضايا الإرهاب، وإن لم تختلف عن بقية المحاكم في تجاهلها ضمانات المحاكمة العادلة، مثل الحرمان من توكيل محامٍ، والقبول بالاعترافات المنتزعة بالتعذيب، والحرمان من النظر في الوثائق المعنية بالقضية، ومن الوقت الكافي لتجهيز الدفاع، وعقد جلسات سرية، فقد استحدثت معها ممارسة حرمان المتهمين أنفسهم من حضور جلسات محاكمتهم في بعض الأحيان.

منذ إنشائها كانت الجزائية المتخصصة وسيلةً جديدة لدى السلطات لملاحقة النشطاء السلميين والإصلاحيين وتكميم أي صوت ناقد بدعاوى مسيّسة تستند في كثير من القضايا على المواد الفضفاضة والمبهمة من نظام مكافحة الإرهاب وتمويله.

اعتقالات متعلقة بالقضية الفلسطينية

محمد صالح الخضري

في بداية 2019 شنت السلطات حملة اعتقالات استهدفت ما لا يقل عن 68 مقيم فلسطيني وأردني في اعتقالات تبدو مرتبطة بالقضية الفلسطينية، منهم القيادي الفلسطيني **محمد صالح الخضري** المقيم في السعودية منذ مدة طويلة و**عامر الألمعي** وهو مستشار باطنية، وفي 8 مارس 2020 استدعي 68 متهم فلسطيني وأردني لجلسة محاكمة عند الجزائية المتخصصة لم يسمح لذويهم ولا للمراقبين الأجانب من السفارات بحضورها ولم يحضرها أي محامٍ مستقل.

وفي الجلسة قرأ الادعاء العام صحيفة الدعاوى على المجموعة، وأغلبها متعلقة بانتماء إلى جماعة حماس الفلسطينية والإخوان المسلمين، وجمع التبرعات لأجل فلسطين، واستخدام الإنترنت للكتابة عن الإخوان المسلمين، واستند الادعاء العام في دعواه على نظام مكافحة الإرهاب (والمواد 32 و33 و38 و47 و53 و55 تحديدًا) ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، والمادة 6 منه تحديدًا، والقضية لم يحكم فيها بعد.

جريمة قتل جمال خاشقجي

جمال خاشجقي

كانت محاكمة قضية مقتل جمال خاشجقي مليئةً بالعيوب وأحاطت بها السرية، فبعد أن أنكرت السلطات السعودية بادئ الأمر قتل خاشقجي الذي استدرج إلى القنصلية السعودية في إسطنبول في 2 أكتوبر 2018 حيث اغتاله وقطع جثمانه فريق اغتيال سعودي، ومن ثم عرقلت التحقيقات في الجريمة، وشرعت بعد ذلك بتحقيقٍ شابه الغموض وغلبت عليه الدوافع السياسية خلص إلى أن القتل نتج عن "عملية مارقة"، وقامت بحاكمة إحدى عشر شخص في إجراءات افتقرت لأدنى مستويات الشفافية والاستقلالية والنزاهة، انتهت بادئًا في 23 ديسمبر 2019 بالحكم على عددٍ منهم بالسجن وعددٍ آخر بالقتل، دون أن تنظر في ضلوع المشتبه بهم الأساسيين في القضية.

بدأت المحاكمة في 3 يناير 2019 عند المحكمة الجزائية المتخصصة، وبدأت بتصريحٍ مسيّس من الادعاء قال بأن القتل نتج عن عملية "مارقة" وطالب بإنزال عقوبة الإعدام على خمسة من المتهمين الإحدى عشر، لكن لم يفصح عن هوية المدعى عليهم ولا عن الدور الذي أدوه في الجريمة أو ارتباطهم بالحكومة أو تفاصيل الدعاوى التي وجهت إليهم، فكلها كانت سرية، وفي 23 ديسمبر 2019 حكمت المحكمة على فهد شبيب البلوي وتركي مصرف الشهري ووليد عبدالله الشهري وماهر عبدالعزيز مطرب وصلاح محمد طبيقي بالقتل، وحكمت على ثلاثة آخرين بالسجن بتهمة القتل والتمثيل، ورغم ما خلصت إليه المقررة الخاصة المعني بحالات الإعدام بإجراءات موجزة أو تعسفًا أنييس كالامار من وجود "أدلة موثوقة" بضلوع ولي العهد محمد بن سلمان وغيره من كبار المسؤولين السعوديين في الجريمة، فالمحكمة لم تنظر ولي العهد وبرأت كبار المسؤولين، ولكن استهزاء السلطات بالعدالة لم يقف عند ذلك، ففي 7 سبتمبر 2020 خففت المحكمة الجزائية أحكام القتل إلى أحكام طويلة بالسجن، وصرحت بأنها أصدرت أحكامًا بالسجن على ثلاثة مدعى عليهم آخرين وأعلنت إغلاق القضية.

نددت القسط بتعامل السلطات المستهتر بقضية جمال خاشقجي ومناوراتها الهادفة لتبرئة المسؤولين عن الأمر بقتله ومن نفذوا العملية وحمايتهم من العقوبة، وما زالت القسط تدعو لإجراء تحقيق ومحاكمة نزيهين ومستقلين ودوليين للكشف عن الهوية الحقيقية لمن أمر بقتل جمال خاشقجي ومن خطط لذلك ولمعرفة مصير جثمانه.

وفي ضوء الغياب التام للعدالة في المحاكمة السعودية، فتحت محكمةٌ تركية محاكمة غيابية لستة وعشرين مسؤول سعودي، وبعد إدلاء الادعاء التركي بصحيفة الدعاوى في مارس 2020 عقدت أول جلسة محاكمة في 3 يوليو وحضرها ثمانية شهود لتقديم شهاداتهم، وعقدت جلسة ثانية في 24 نوفمبر حضرتها القسط هذه الجلسة لمراقبة الإجراءات وحضر شاهد واحد هو المعارض المصري ومالك قناة الشرق أيمن نور، وقد حدد موعد عقد الجلسة القادمة في 4 مارس 2021، وإن لم تشكل هذه المحاكمة بديلًا وافيًا عن التحقيق الدولي المستقل – الأمر الذي دعت إليه القسط منذ البداية – فهي في مقابل ما جرى في السعودية قد تقدم بعض الأجوبة وتفتح طريقًا محتملًا لتحقيق العدالة.

6 التهجير

تنتهج السلطات السعودية منذ زمن سياسة مصادرة الأراضي والتهجير الداخلي، لكن هذه الممارسة تفشت في السنوات الأخيرة باستهداف عددٍ من الحواضر في مختلف مناطق البلاد، مثل تهجير سكّان حيّ المسوّرة القديم بالعوامية في عام 2017 فما بعد وترحيل سكّان محافظة الخرخير، وذرائع السلطات تتنوع، ففي المسورة كانت تخصيص الأراضي لمشاريع تنموية وفي الخرخير كانت الذريعة هي تغييرات إدارية، لكنها تشترك في مصاحبتها بالانتهاكات الحقوقية مثل هدم المنازل والمباني بغير حق مشروع واستخدام القوة المسلحة والإكراه وعدم توفير الخدمات الأساسية أو التعويض الوافي.

وفي عام 2020 تصاعد عدد حالات التهجير، وأبرزها تهجير الآلاف من قبيلة الحويطات من منطقة تبوك شمال غرب البلاد بذريعة إفساح الطريق لمشروع مدينة نيوم، وذلك بالضغط والإكراه والاعتقال التعسفي ودون تقديم تعويضات وافية، بل ووصلت الانتهاكات إلى القتل خارج إطار القانون لأحد أهالي البلد عبدالرحيم الحويطي، وقد أحاطت بهذه العمليات حملة دعائية تهدف إلى التعتيم على الانتهاكات التي طالت مناطق أخرى لاحقًا في العام نفسه.

الانتهاكات المصاحبة لمشروع نيوم

عمدت السلطات السعودية على ممارسة الانتهاكات الحقوقية بحق أهالي منطقة تبوك وأعضاء قبيلة الحويطات في سبيل إفساح الطريق لمشروع مدينة نيوم الذي احتل واجهة برنامج التنمية الاقتصادية لولي العهد محمد بن سلمان (رؤية 2030).

عبّر الأهالي عن مخاوفهم حول عملية التهجير منذ أبريل 2017 حين أوقفت السلطات تجديد صكوك الملكية، وذلك بعد أن استحوذ صندوق الاستثمارات العامة على كامل المنطقة حتى قبل الإعلان عن مشروع نيوم في 24 أكتوبر من العام نفسه، فكانت الإجابة على مناشدة الأهالي للسلطات المحلية ومعاريضهم التي قدموها لمسؤولي الدولة بأن أخبرتهم أن ما ورد لهم من أخبار عن أوامر إخلاءٍ محدقة ليست إلّا إشاعات وأقاويل لا أساس لها من الصحة، رغم أن خطط التنمية والهدم كانت قد وضعت قيد التنفيذ أصلًا وأصدرت السلطات أوامر الاستحواذ الطارئ للأراضي الخاصة.

أصبحت المخاوف حقيقة في اليوم الأول من 2020 فقد افتتحت السلطات العام الجديد على أهالي الخريبة وشرما وقيال بإعلامهم بنيّتها إخلائهم قسريًّا لحاجتها لهذه الأراضي لصالح مشروع نيوم، ورغم اعتراض الأهالي على القرار وعقدهم تجمّعًا علنيًّا حول القضية في 7 يناير، ذهب مسؤولو لجان وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى المنطقة خلال أسبوعين من إصدار أوامر الإخلاء وعلقوا لوائح على الشوارع تطلب من الناس التوجه إلى لجان الوزارة لتقديم المعلومات عن أراضيهم والتنازل عنها، وما حصل هو أن عددًا من الأهالي ذهبوا للحديث إلى مسؤولي اللجان ليعبروا عن رفضهم هذه الأوامر.

> قام **عبدالرحيم الحويطي** بتصوير المسؤولين حال قدومهم لمنزله ونشر التصوير على شبكات التواصل الاجتماعي منتقدًا الإخلاء القسري لأهالي البلد، وَواصفًا إيّاه بـ «إرهاب الدولة»، وفي صباح اليوم التالي طوقت القوات الخاصة منزله بعدد من المدرّعات وهاجمت منزله بالأسلحة الرشاشة مما أدى إلى قتله

وفي مارس 2020 اتجهت السلطات إلى تصعيد الضغط بإرسال القوات الخاصة المسلحة عتادها تتجاوز الأربعين مركبة لمداهمة منازل رافضي الإخلاء بهدف تخويف عموم الناس وإكراههم على الذهاب إلى اللجان والموافقة على الإخلاء المجحف بحقوقهم، واعتقلت قوّات الأمن في هذه المداهمات ما لا يقل عن 20 شخصًا، بعضهم اعتقل – حسب ما أفادت بعض المصادر – لمحاولته الحيل دون اختطاف الطفل **سالم بن راشد الطقيقي** الذي أخذته سيارة مدنية، ما دفع أهاليه للحاق بالمختطفين حتى تبين لهم أن الجهة التي اختطفته هي إدارة المباحث، والسبب الذي أعطوه للأهالي هو كتابته على أحد الجدران "لن نرحل".

رفض أغلب الأهالي التوجه إلى اللجان وإعطاء تفاصيل عقاراتهم ومساكنهم، فاتجهت اللجان إلى المنازل برفقة قوى الأمن للقيا بمسحٍ للأملاك ومساحات الأراضي، وفي 12 أبريل 2020 رفض أحد سكّان قرية الخريبة **عبدالرحيم الحويطي** السماح للجنة تسجيل العقار بدخول منزله، وقام بتصوير المسؤولين حال قدومهم لمنزله ونشر التصوير على شبكات التواصل الاجتماعي منتقدًا الإخلاء القسري لأهالي البلد، وَواصفًا إيّاه بـ "إرهاب الدولة"، وفي صباح اليوم التالي الموافق 13 أبريل 2020 طوقت القوات الخاصة منزله بعدد من المدرّعات وهاجمت منزله – حسب ما أفاد الشهود – بالأسلحة الرشاشة في الساعة 5:40 صباحًا ما أدى إلى قتله، ولم تكن تلك خاتمة الانتهاكات بحقه، فقد احتجزت السلطات جثمانه لمدة أسبوع مصرّةً على أن يدفن في مدينة تبوك، ولكنها وافقت على تسليم الجثمان لاحقًا نتيجة رفض عائلته ونتيجة الضغط الإعلامي فدفن في الخريبة وسط إجراءات أمنية مشددة.

وبدلًا من التحقيق في ما فعلته القوات الخاصة قدمت السلطات محفزات مالية لمشايخ قبيلة الحويطات المعيّنين من قبل الحكومة وغيرهم من وجهائها شريطةً أن يستنكروا علنًا مقاومة عبدالرحيم الحويطي للإخلاء، وأثناء تشييعه استدعت إمارة تبوك بعضًا من المشايخ والوجهاء وحثتهم على عقد فعالية يستنكرون فيها ما فعله، وقد قدمت الإمارة مبلغ 100,000 ريال سعودي لكل من حضر الاجتماع و300,000 ريال سعودي لكل شيخ لشراء رضاهم وليشاركوا مقابل ذلك في حفل دعائي يتبرّؤون فيه من عبدالرحيم وغيره من أبناء القبيلة الذين قاوموا الإخلاء.
اقترح الأهالي حلولًا البديلة ومنها إعادة توطينهم في موقع قريب لكن السلطات قابلتها بالرفض وعرضت عليهم تعويضًا بمقدار 620,000 ريال سعودي للأسرة ليبحثوا بها عن مساكن بأنفسهم في مناطق أخرى، وحسب ما أفاد بعض الأهالي، أخلفت السلطات هذا العرض وقدمت لبعضهم ما لا يتجاوز 17,000 ريال سعودي.

أحيط مشروع نيوم بالسرية منذ بداياته ولكن هذه السرية لم تكن كافية لتعتم على الانتهاكات الصارخة التي ارتكبتها السلطات السعودية بحق أهالي المنطقة التي خصصت للمشروع في سبيل ما تسميه بالتنمية البشرية وخلق بيئة مستدامة ومناسبة لعيش الإنسان.

من الجدير بالذكر أن الأثر السلبي لهذه العمليات والانتهاكات لن يقتصر على الأهالي بل سيطال الشركات الأجنبية الداخلة فيه، وقد أرسلت القسط مع عدد من المنظمات غير الحكومية في يونيو 2020 رسالة لعدد من شركات الاستشارة الإدارية المنخرطة في مشروع نيوم عبرت فيها عن قلقها من أن هذه المشاركة لم تمنع الأثر السلبي على حقوق السكان بما في ذلك الحق في الوصول إلى الأرض، ما يخالف المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وفي خطوة إيجابية أعلنت شركة تطوير الألعاب وبطولات الرياضة الإلكترونية "ريوت غيمز" في 29 يونيو 2020 سحب صفقة رعايتها الرسمية مع نيوم، بعد أن نقدٍ شديد تلقته من جمهورها بسبب السجل الحقوقي للمملكة.

الهدم والتهجير

وإن لم ترد تفاصيل دقيقة من مصادر مستقلة عن عمليات الهدم والتهجير الأخرى في بقية المناطق، فقد تلقت القسط معلومات تعذر التأكد منها تفيد بأن عمليات الهدم التي أجريت دون تحذير أو إشراف قضائي وتضمنت عددًا من الانتهاكات لحقوق الإنسان استهدفت مبانٍ يزعم أنها بنيت دون ترخيص، وأدّت إحداها إلى مقتل طفلة في محافظة الحرجة بمنطقة عسير في يوم 10 يونيو 2020 وهي نائمة عندما هدمت جرّافة منزلها بذريعة أنه مبني دون ترخيص.

وفي سبتمبر 2020 هدم عدد من المنازل في قرية الخشبة في منطقة المدينة المنورة، ما دفع الأهالي للخروج في احتجاج، وأعلنت البلدية تسوية 650,000 متر مربع من المساكن، وفي الشهر نفسه أجريت عملية مماثلة لقرية ثربة في محافظة العلا، وفي أكتوبر 2020 هدم منزل في محافظة الدوادمي، وكانت هذه العمليات قد أجريت بذريعة أن المباني تشكل "تعديات" على الأراضي الحكومية.

لعل هذه الأمثلة ليست إلا غيضًا من فيض انتهاكات ارتكبت بحق الناس من هدم وتهجير دون إعلام مسبق ودون استشارة، ولربما سيستمر ما بدأت به السلطات من انتهاكات على حقوق الناس في السكن الكريم، فالسعودية لم تنضم للمعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تلزم أعضاءها باحترام الحق في المسكن اللائق.

محافظة الخرخير

في 31 ديسمبر 2014 صدر أمر ملكي بإلغاء محافظة الخرخير القريبة من الحدود اليمنية وتعدادها السكاني بضعة آلاف، وقرر نقل مركزها الحكومي ووظائفها إلى موقع آخر في نجران جنوب غرب المملكة.

وفي العام التالي خرج أهالي الخرخير يناشدون السلطات ويعبرون عن مظلوميتهم بشأن خروج الطاقم الطبي من المستشفى العام وإغلاق المدرسة المحلية، وناشدوا الملك بإيقاف الترحيل وتجديد بطاقات هويتهم ومنحهم الجنسية بحكم أن سكّان الخرخير حُرِموا من الجنسية السعودية ولم يمنحوا إلا بطاقات هوية تتيح لهم استخدام بعض الخدمات، ويبدو أن السلطات رفضت تجديد البطاقات مؤخرًا ما يحرمهم من وثائق الثبوتية الصالحة للاستخدام.

ولا يبدو أن المناشدات نجحت في إيقاف الترحيل، فبحلول عام 2017 أظهرت تسجيلات مصورة للمحافظة أنها شبه خالية من السكان، وبالنسبة لمن تبقى فقد خرج أمير نجران جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد في نوفمبر لعام 2018 في تسجيل مصور تعهد فيه بالإشراف شخصيًّا على إخلاء بقية الأهالي، حيث ظل من رحل ومن بقي يناشد السلطات بتقديم تعويضات للنقل أو بإعادة افتتاح الخدمات الحكومية، بما في ذلك الإسكان وتسجيل بطاقات هوية أبنائهم.

هدم المسورة بالعوامية

في عام 2016 أعلنت السلطات السعودية نيتها بهدم حي المسورة، وهو حي قديم ذو كثافة سكانية عالية يقع بالعوامية في محافظة القطيف شرقي المملكة، وأن ذلك سيجري بهدف إنشاء مشاريع تنموية جديدة مكانه بما في ذلك "قرية تراثية" محل الحي القديم.

بدأت خطط تطوير المسورة في عام 2012 دون أن يتضح مضمونها، ففوجئ الأهالي لاحقًا بأن السلطات قررت تسويتها بذريعة أن المباني غير صالحة للسكن، ورغم رفض العديد من الأهالي لمخططات الهدم والترحيل، وطلب البعض الآخر بأن تبقى موقعًا تراثيًّا تحفظه وزارة السياحة والآثار، فقد بدأت عمليات الهدم الشاملة في مايو 2017 رغم هذه الاعتراضات، واتجهت السلطات إلى استخدام القوات الخاصة في عملية عسكرية استخدمت فيها السلاح الثقيل والمدفعيات، وذلك بحجة "محاربة الإرهاب" في الحي، ما تسبب بعدد غير معلوم من القتلى وعدد أكبر من الإصابات وإلى تسوية الحي بأكمله.

وقد انتقدت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالحقوق الثقافية استخدام القوة المفرطة في الهدم، ما يشكل عملية إخلاء قسري وفق القانون الدولي لحقوق الإنسان.

عديمو الجنسية

كما تبين الأمثلة أعلاه وخصوصًا حالة أهالي الخرخير، تحرم حالات الترحيل القسري البعض من الخدمات الأساسية ويزيد حال البعض سوءًا حرمانهم من وثائق الثبوتية، وهذا حال عديمي الجنسية، أو "البدون"، في السعودية الذين يعانون من درجات مختلفة من الحرمان من أساسيات العيش الكريمة، وفي غياب الإحصائيات الرسمية تضع التقديرات أعدادهم ما بين 70,000 و250,000 نسمة، وأغلبهم ينتمون لقبائل بدوية لم تسجّل للحصول على الجنسية السعودية وقت تأسيس الدولة في لثلاثينيات، أو لمن يسمّون بـ "مواليد المملكة"، المحرومين من سبل العيش بقطع طريق الحصول على جنسية في بلد ولدوا وترعرعوا فيه ولم يعرفوا غيره وطنًا، وذلك لعدم وجود طريق واضحة للحصول على الجنسية أساسًا ولأن أبويهم أو أجدادهم أقاموا في البلاد بطريقة غير مشرّعة قانونًا.

"البدون" في السعودية

الحرمان والمعاناة تمس كل جوانب حياة الأشخاص عديمي الجنسية في السعودية، المعروفين بمسمى "البدون"، فرغم أن السعودية وطنهم الفعلي الوحيد، لم تضع السلطات أي تنظيمات محددة أو واضحة لحصولهم على التعليم، وإن تمكن البعض من الحصول على التعليم الأساسي بصعوبة بالغة، فالبعض الآخر يحرم منها تمامًا، وأما الجامعات ومؤسسات التعليم العالي فالأغلبية محرومة منها، وإن كان ذلك يحد من الفرص الحياتية فالحرمان لا يقف عند ذلك، فالمستشفيات ترفض روتينيًّا توفير الرعاية الصحية لهم حتى في الحالات الطارئة وذلك لعدم حمل بطاقة الثبوتية السعودية أو الجواز، وحتى إن حصلوا على التعليم فالقاعدة العامة هي منع البدون من العمل أو الحصول على دخل بطريقة مشروعة، ولا توفر السلطات لهم المعونة المالية، فهم ممنوعون من العمل في القطاع الحكومي ولا يسمح لهم بتسجيل منشآت تجارية أو عقارات، وبالتالي لا سبيل لهم للعيش سوى بالأعمال اليدوية في الاقتصاد غير الرسمي أو بمساعدة الجمعيات الخيرية أو بالطرق غير النظامية.

ولا تستثنى الحياة الأسرية من مضار الحرمان من إثبات الهوية، فالزيجات لا تسجّل رسميًّا حتى لو تزوج الفرد البدون شخصًا لديه أو لديها جنسية، ويصعب على الأهالي الحصول على شهادات ولادة لأبنائهم، وهذا الحرمان من الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية يضع البدون في ظروف قاسية تجبر بعضهم على حياة فقر مدقع أو الانخراط في الجريمة، ومع تنامي أعدادهم وانعدام الحلول الجدية أو السريعة فمن الأرجح أن هذه الأوضاع لن تزداد إلا سوءًا.

لم تصدق السعودية على الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية ولا اتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية، ونظام الجنسية العربية السعودية تشوبه المشاكل، فالمادة 9 مثلًا تلزم طالب الجنسية بتوفير الوثائق المتعلقة "بالجنسية التي ينسلخ منها"، وهي وثائق لا تتوفر لدى كثير من البدون، والمادة 10 تمنح وزير الداخلية السلطة المطلقة على قضايا التجنيس، حيث تنص على امتلاك "وزير الداخلية في جميع الأحوال وبدون إبداء الأسباب الحق في رفض الموافقة على منح الجنسية العربية السعودية للأجنبي الذي تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها"، بالتالي يظل البدون عالقين مدى الحياة دون أي شكل من أشكال الحماية القانونية.

7 عقوبة الإعدام

لطالما احتلت السعودية مراتب قريبة للصدارة في قائمة أكثر البلدان تنفيذًا لعقوبة الإعدام، ففي 2019 أعدمت السلطات 184 فردًا، وهو أكبر رقم في تاريخ السعودية القريب، ولكن العدد انخفض في عام 2020 إلى 27 إعدامًا إما كأثرٍ غير مقصود لجائحة كوفيد19- أو نتيجة مذكرة أعلنت عنها هيئة حقوق الإنسان السعودية ولم تنشر تقضي تعليق عقوبة الإعدام على جرائم المخدرات أو نتيجة الضغوطات الدولية.

في أبريل 2020، أعلنت هيئة حقوق الإنسان أن الملك سلمان أصدر أمرًا يقضي بإلغاء حكم القتل تعزيرًا بحق الأحداث، لكن ما نشر من نص يحتوي ثغراتٍ كبيرة، والأمر الملكي نفسه لم ينشر.

انخفاض حالات تنفيذ الأحكام بالقتل

نفذت السلطات 27 حكمًا بالقتل في 2020 حسب ما أفادت هيئة حقوق الإنسان الرسمية، ولم يرد للقسط منها إلا 24 حكمًا، وهو في الحالتين يشكل انخفاضًا كبيرًا مقارنةً بالأعوام الماضية، فأغلب الأحكام لهذا العام أنزلت لمعاقبة جريمة القتل، لكنها تتضمن قضيةً مثل قضية **عبدالمحسن الغامدي** الذي أعدم في 8 أبريل 2020 رغم أنه اعتقل عندما كان قاصر.

في هذا العام كان لمجموع أحكام القتل منذ تولي الملك سلمان العرش في يناير 2015 أن يتجاوز 800 حالة، بعدد 158 إعدامًا في 2015، و154 في 2016، و146 في 2017، و150 في 2018، و185 في 2019، وعدد كبير من هذه الأحكام أنزل تعزيرًا بحق رعايا أجانب على خلفية قضايا تهريب مخدرات لا يدخل فيها العنف، وعددٌ آخر كان على خلفية قضايا زعمت السلطات ارتباطها بأعمال إرهابية رغم واقع كون الدعاوى متعلقة بأنشطة سلمية.

في 18 يناير 2021، أعلنت لجنة حقوق الإنسان السعودية أن انخفاض عدد الأحكام بالإعدام في 2020 مرتبط بإلغاء أحكام القتل التعزيري على جرائم المخدرات، والواقع أنه لم ينفذ أي حكم إعدام على دعاوى تهريب مخدرات منذ يناير 2020، ولكن لم ينشر أي تعديل على الأنظمة القائمة حتى الآن. وإن كان انخفاض عدد أحكام الإعدام المنفذة أمرًا إيجابيًا بلا شك، فمن المبكر التفاؤل نظرًا لكون الأنظمة العلنية ما تزال على ما هي عليه، و أحقية القضاء والسلطات في إنزال أحكام القتل التعزيرية ما تزال قائمة، ما يحتمل ارتفاع الإعدامات في أي وقت قريبًا كان أم بعيد، ففي آخر شهر من عام 2020 نفذت السلطات ثمانية أحكام بالقتل، وإن استمر إنزال الأحكام بهذه الوتيرة في 2021 مع انحسار الجائحة وابتعاد الأنظار الدولية عن السعودية مع اختتام قمة مجموعة العشرين، فستعود الأرقام إلى سابق عهدها.

الأمر الملكي حول عقوبة الإعدام للقاصرين

في أبريل 2020 أعلنت هيئة حقوق الإنسان التابعة للحكومة السعودية صدور أمر ملكي يقضي بإنهاء عقوبة الإعدام بحق القُصَّر، وقدمت هذا الخبر كوثبة عالية إلى الأمام في طريق إصلاح نظام العدالة الجنائية السعودي امتثالًا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولكن الخبر المنشور أغفل استثناءاتٍ كبيرة ، بل ونص الأمر الملكي نفسه لم ينشر.

> حكم القتل بحق علي النمر ما زال نافذًا لم يتراجع عنه، وقضية النمر ليست القضية الوحيدة يطالب فيها الادعاء العام بالحكم بقتل المتهم على خلفية جرائم يزعم قيامه بها عندما كان قاصرًا

المشكلة الأولى في الأمر القاضي بإلغاء عقوبة الإعدام بحق الأحداث (كما وصفته هيئة حقوق الإنسان) هي اقتصاره على الأطفال المحكومين بالقتل تعزيرًا فحسب، مستثنيًا بذلك أحكام القتل المقضي بها كحدود أو قصاص (أنظر أدناه للقراءة حول مختلف أسس إنزال حكم القتل)، وطبقًا للإعلان حتى التعزير نفسه مسموح في القضايا المقدمة استنادًا إلى نظام مكافحة الإرهاب الذي يحتوي موادًا فضفاضة ومبهمة للسلطات أن تفسرها كيفما تشاء وتستهدف بها الأنشطة السلمية.

أسس تطبيق الإعدام في السعودية

التعزير:
ينطلق أساس التعزير من تقدير القضاة للعقوبة المناسبة على أفعال لا يحدد أي نص نظامي صريح عقوبتها، ولزعم السلطات السعودية الاستناد في أحكامها على القرآن والسنة لم تضع قانونًا جنائيًا تاركةً مجالًا كبيرًا للتعسف في الأحكام، ورغم رفض أغلب علماء الدين لتطبيق حكم القتل تعزيرًا، فالسلطات السعودية تمنح هذه الأحقية للقضاة ليفرضوها حسب تقديرهم الشخصي.

القصاص:
ينزل الحكم بالقصاص حسب النص القرآني كعقوبة على القتل المتعمد إن رفض ذوي الضحية التنازل عن دمه، وعموم العلماء يقرون بحقّ ذوي الميت بالمطالبة بالقصاص أو التنازل عنه.

الحدود:
الحدود تستهدف جرائم محددة نصت عليها الشريعة الإسلامية حسب تفسير السلطات السعودية لها.

في 26 أغسطس 2020 وبعد سنوات من الضغط السياسي طلب الادعاء العام إعادة النظر في أحكام القتل التي صدرت بحق **علي النمر** و**داود المرهون** و**عبدالله الزاهر** على خلفية أنشطة تزعم السلطات قيامهم بها وهم قُصَّر، ولكن حكم القتل بحق النمر ما زال نافذًا لم يتراجع عنه، ومن المحتمل أن قضية النمر ليست القضية الوحيدة حيث يطالب الادعاء العام بالحكم بقتل المتهم على خلفية جرائم يزعم قيامه بها عندما كان قاصرًا.

وإلى جانب إعلان الأمر الملكي المعني بالأحداث في أبريل 2020، أعلن أمرٌ آخر يقضي بإنهاء الجلد كحكم قضائي، ولكن المضمون لم يختلف عن سابقه في اقتصاره على التعزير، وإن كانت أغلب حالات الجلد يحكم بها تعزيرًا، فالحكم يعمل به في بعض الحدود أيضًا، مثل استهلاك الكحول أو ممارسة الجنس خارج إطار الزواج.

8 إصلاحات شكلية

في سعيٍ لتحسين صورتها قامت السلطات السعودية بعدد من الإصلاحات في السنوات الأخيرة، مثل تخفيف بعض القيود على حياة النساء تحت نظام ولاية الرجل على المرأة، ولكن هذه الإصلاحات أصغر من أن تنجز التغيير الضروري لإقامة المساواة الجندرية، فنظام الولاية لم يلغى تمامًا وحتى الجوانب التي مسّتها هذه الإصلاحات لم تتغير بالجملة، فانقضى عام 2020 وحياة العدد الأكبر من النساء مقيدةٌ للغاية.

وفي أكتوبر 2020، أعلنت السلطات إصلاحاتٍ لنظام الكفالة المعروف بفظاعاته وما يتيحه من تعسف "الكفلاء" المواطنين بحق الرعايا الأجانب المرتبطين بهم، ولكن هذه الإصلاحات مثل غيرها غالبًا شكلية ولا تغير من الوضع العام رغم العناوين البرّاقة.

نظام ولاية الرجل على المرأة

على العكس من الحملة الدعائية الضخمة التي أطلقتها السلطات السعودية وعناوينها العريضة وادعاءات "تمكين المرأة" التي جعلتها موضوعًا رئيسًا لرئاستها مجموعة العشرين، تعامل الأنظمة المحلية النساء كقاصرات مدى الحياة لدى الرجال السلطة على قراراتهن الحياتية من أكبرها لأصغرها.

وبسبب الثغرات القائمة فحرية النساء محدودة وقراراتهن التعليمية والوظيفية والصحية وحتى الزوجية مقيدة، ولا يحق للنساء منح الجنسية لأبنائهن، وفي غياب أنظمة فعالة تحمي ضد التعنيف المنزلي، تظل النساء عالقات في أوضاع عائلية ضارة بصحتهن النفسية والجسدية.

نظام الكفالة

وأما فيما يتعلق بإصلاح نظام الكفالة الذي أعلن في أكتوبر 2020 ليدخل حيز التنفيذ في مارس 2021 فهو يستهدف إرخاء بعض القيود على حركة العمال الوافدين في البلاد، بما يتيح الحق بتغيير الوظائف إما بعد انتهاء عقد العمل أو بتقديم الاستقالة مع الإخطار المسبق، والحق في الحصول على تأشيرة خروج دون الحاجة لموافقة الكفيل، ولكن الأثر الفعلي على الفئات التي ستمسها هذه الإصلاحات – وسيُتطرق للفئات المعنية أدناه – يتعسر تقييمه لأن نص هذه الإصلاحات لم ينشر لتعرف كيفية تطبيقها على أرض الواقع.

وهذه الإصلاحات المحدودة لا تشمل جميع العمال الوافدين إلى البلاد، فهي تستثني العمالة الزراعية مثلًا، وتستثني فئة العمالة المنزلية التي تشكل نسبةً كبيرة من العمالة الوافدة ومن أضعف الفئات وأكثرها عرضةً للتعسف، فالعاملات المنزليات مثلًا يتعرضن للإكراه على العمل على مدار الساعة دون عطلات أسبوعية، وتحتجز جوازاتهن وتحرمن من أجورهن، أو يطلب منهن القيام بأعمال خارج الوصف الوظيفي دون قدرةٍ على الرفض، بما يودي أحيانًا إلى الاستغلال الجنسي، وتبرز ظاهرة تأجير العمالة المنزلية حيث يؤجّر الكفيل العامِلة المنزلية بالساعة لتعمل في منازل أخرى، وأوضاع العاملات تختلف باختلاف جنسياتهن ومقدار الحماية التي توفرها سفارة البلد المعني.

> العاملات المنزليات يتعرضن للإكراه على العمل على مدار الساعة دون عطلات أسبوعية، وتحتجز جوازاتهن وتحرمن من أجورهن، أو يطلب منهن القيام بأعمال خارج الوصف الوظيفي دون قدرةٍ على الرفض

وضع العمّال المقيمين

يشكل المقيمون حوالي ثلث سكان البلاد، أي قرابة 12 مليون من 34 مليون نسمة، و75% منهم قادمون من الهند وباكستان وبنغلادش ومصر والفلبين، ويواجهون مشاكل عديدة بسبب عدد من التنظيمات وقوانين العمل المعقدة والضوابط التنظيمية للقطاع الخاص، تقع كلها تحت مظلة نظام الكفالة الذي يضع العامل الأجنبي تحت كفالة مواطن سعودي هو غالبًا ربّ عمله، ما يجعله عرضة للاستغلال لما يملكه الكفيل من صلاحية تغيير طبيعة التوظيف أو نقل كفالة الموظّف دون الرجوع إليه، وله أيضًا حرية التصرف بتسريح وإبعاد الموظف المقيم من البلاد دون سابق إنذار، وفي المقابل لا يمكن للعامل مغادرة البلاد دون تأشيرة خروج، وقد يضطر العامل الهارب من سوء المعاملة وظروف العمل القاسية للعمل في السوق السوداء ويصبح عرضة لاستغلال أشد.

9 الحرب في اليمن

في 2020 دخل الصراع في اليمن سنته السادسة، ورغم إعلان السعودية وقف إطلاق نار مؤقت في أبريل، فالقتال استمر على عدة جبهات والغارات الجوية للتحالف بقيادة السعودية لم تتوقف.

في 10 أبريل 2020 تأكدت أول حالة إصابة بفيروس كوفيد19- في اليمن، ومع أن الإحصاءات الرسمية تشير إلى عدد منخفض من الإصابات، فالتقديرات تشير إلى أن العدد الفعلي أكبر بكثير نظرًا لانهيار النظام الصحي في اليمن بسبب الحرب.

استمرار الحرب والكارثة الإنسانية

منذ مارس 2015 دعمت السلطات السعودية الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًّا في حملة عسكرية قادتها ضد جماعة أنصار الله التي سيطرت على عاصمة البلاد صنعاء في عام 2014، وفي أبريل 2020 في ضوء التهديد الذي شكله انتشار فيروس كوفيد19- أعلنت السلطات السعودية وقف إطلاق نار مؤقت لم يكن له الأثر الكبير على أرض الواقع، فالقتال استمر على عدة جبهات والضربات الجوية للتحالف لم تقف هي الأخرى، حتى تجاوز مجموع الضربات 23,000 ضربة راح ضحيتها 18,000 بين قتيل وجريح، منذ بداية الحرب وحتى 2020، إن احتسب الأثر المباشر فحسب.

والحال لم يكن أفضل فيما يتعلق بالكارثة العامة التي تسببت بها الحرب ولم تتوقف في 2020، فأكثر من 80 بالمئة من سكان اليمن، أي 24 مليون نسمة نصفهم من الأطفال، بحاجة إلى المعونة الإنسانية اليوم، وقرابة 17 مليون شخصًا بحاجة ماسة للطعام في وقتٍ تشهد فيه البلاد أسوأ حالة تفشٍّ للكوليرا في التاريخ الحديث، وقد قدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مجموع الوفيات التي تسببت بها الحرب بقرابة 233,000 وفاة، أكثر من نصفها كانت إثر أسباب غير مباشرة مثل شح الطعام وضعف الخدمات الصحية وانهيار البنية التحتية.

تعهدت الجهات المانحة الدولية بالتبرع بمليارات الدولارات من المعونة لليمن، وساهمت السلطات السعودية والإماراتية في صناديق التبرعات مساهماتٍ سخية وعقد حفل تبرعات في الرياض في يونيو 2020 تعهد في المتبرعون بحوالي 1.35 مليار دولار، بما يتناقض تمامًا مع ممارسات التحالف وتدميره لاقتصاد البلد وبنيته التحتية الممكن أن تتيح للبلد أن يوفر الغذاء لنفسه.

أثر كوفيد-19 وانهيار النظام الصحي في اليمن

تأكدت أول حالة إصابة بفيروس كوفيد19- في اليمن في يوم 10 أبريل 2020، ومع أن الإحصاءات الرسمية تشير إلى أن عدد الإصابات منخفض، فالتقديرات تشير إلى أن العدد الفعلي أكبر بكثير بحكم صعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية في اليمن بسبب الحرب، فأكثر من نصف المنشآت الصحية اليمنية إما تدمرت أو تضررت في الصراع، وقوات التحالف بقيادة السعودية قامت بتدمير المستشفيات والعيادات الصحية ومراكز التطعيم وغيرها من المنشآت عبر الهجمات الجوية متجاهلةً تمامًا انضواء هذه المباني تحت وضع الحماية.

أكثر من ٨٠ بالمئة من سكان اليمن، أي ٢٤ مليون نسمة نصفهم من الأطفال، بحاجة إلى المعونة الإنسانية اليوم، وقرابة ١٧ مليون شخصًا بحاجة ماسة للطعام في وقتٍ تشهد فيه البلاد أسوأ حالة تفشٍّ للكوليرا في التاريخ الحديث

الأمين العام للأمم المتحدة يزيل التحالف من "قائمة العار" لعام 2020

في يونيو 2020 نشر الأمين العام للأمم المتحدة "التقرير حول الأطفال والصراع المسلح" السنوي الذي يوثق الانتهاكات التي تأكدت منها الأمم المتحدة بحق الأطفال في مناطق الصراع، وفيه أشار التقرير إلى مسؤولية التحالف بقيادة السعودية عن مقتل وإصابة 222 طفلًا وأربع هجمات استهدفت المدارس والمستشفيات في اليمن في العام الماضي، ولكنه أزال التحالف من قائمة الجهات المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال لأول مرة منذ 2017، ولا يدعو التقرير الجهات المذكورة للقيام بأي فعل بل يأمل أن تسليط الضوء على هذه الممارسات المشينة سيدفعها لتطبيق إجراءات لحماية الأطفال، وقد تضمنت هذه القائمة عددًا من أطراف الصراع في اليمن، مثل أنصار الله، وتنظيم القاعدة في الجزيرة العربية، والميليشيات المؤيدة للحكومة، والقوات اليمنية المدعومة من الإمارات، لكن التحالف نفسه أدرج ضمن قائمة "البلدان التي نفذت إجراءات لتحسين حماية الأطفال"، ما لاقى نقدًا شديدًا من المنظمات الحقوقية.

الحكومات الأوروبية والأمريكية تواصل بيع الأسلحة للتحالف

استمر تدفق العتاد والمعونة العسكرية من الحكومات الأمريكية والأوروبية إلى السعودية وحلفائها في عام 2020، من أسلحة وقطع غيار وصيانة وتدريب وخدمات دعم، وتصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة مصدري الأسلحة للسعودية بفارق كبير، دون أن يستصغر ذلك أهمية العتاد الذي وفرته الحكومات الأوروبية من بريطانيا وحتى ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا لجهود التحالف في الحرب.

استخدم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حق النقض في عام 2019 مرارًا لرفض قرارات مجلس الشيوخ بمنع بيع الأسلحة للسعودية وسعى لتقديم الحصانة للقيادات السعودية، وفي آخر أسابيع إدارته في ديسمبر 2020 وافق ترامب على بيع أسلحة للسعودية قيمتها 290 مليون دولار.

وأما على الساحة الأوروبية فقد قرر مجلس الأمن الألماني في 23 مارس 2020 تجديد تعليقه رخصة تصدير الأسلحة للسعودية للمرة الثالثة، حتى سبتمبر 2020، موقفًا بذلك إصدار رخص تصدير جديدة للسعودية أو تسليم أي أسلحة مستندة على رخص قائمة، وفي ديسمبر 2020 أفادت وسائل الإعلام الألمانية أنّ الحكومة تنوي تمديد منع بيع الأسلحة للسعودية حتى نهاية عام 2021 وأضافت على المنع إلغاء الرخص القائمة بدل تعليقها، مع استثناء وحيد هو الأسلحة المنتجة بتشارك مع بلدان أوروبية أخرى.

10 قمة مجموعة العشرين والفشل الدعائي

منذ تولي محمد بن سلمان ولاية العهد أصبحت جهود العلاقات العامة والسمعة الدولية شاغلًا أساسيًّا للسلطات السعودية، خصوصًا بعد أن تلقت سمعتها ضربة كبيرة من جراء جريمة قتل الصحافي جمال خاشقجي، فقد سعت السلطات بعد ذلك لجذب الاستثمار الأجنبي الذي يشكل ركيزةً أساسيةً لبرنامج التنمية الاقتصادية لولي لعهد (رؤية 2030) وحاولت التخفيف من الضغط الدولي المتصاعد بتصوير السلطات كحكومة ساعية نحو الإصلاح والتغيير والتحديث، ولعل رئاسة السعودية لمجموعة العشرين كانت من المحتمل أن تكون فرصة ذهبية لإنقاذ سمعة السلطات لولا الحملات التي أطلقها نشطاء حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية لضمان وضوح الصورة وتسليط الضوء على السجل الحقوقي الفظيع للسعودية، ما حوّل هذا الحدث لفرصة للضغط على السلطات لتخفف من وطأتها وانتهاكاتها في داخل البلاد وخارجها.

انطلقت جهود السلطات لتلميع صورتها على عدة جبهات في عام 2020، باستضافة فعاليات رياضية كبرى، والإعلان عن إصلاحات شكلية أثرها محدود أو منعدم وغرضها إرضاء منتقديها في الخارج، وضخ الأموال لشركات العلاقات العامة العالمية.

هيئة حقوق الإنسان السعودية توظف شركة علاقات عامة في واشنطن

وصلت الجرأة في محاولات تلميع صورة السلطات إلى توجه هيئة حقوق الإنسان السعودية للتعاقد مع شركة علاقات عامة في واشنطن بمبالغ طائلة لتحسين صورتها، وذلك في عقد لمدة سنة كاملة قيمته 684,000 دولار مع شركة كورفيس للاتصالات (Qorvis Communications) وقّع في مارس 2020، يوكلها بإدارة الاتصالات الاستراتيجية وتقديم التدريب الإعلامي والخدمات التحريرية واستطلاعات الرأي في الولايات المتحدة، لتحقق الهيئة بذلك دورها كذراعٍ إعلامية للسلطات تقدم صورة مزخرفة للوضع الحقوقي في البلاد رغم تراكم الأدلة على العكس، وفي يونيو للعام نفسه نشرت القسط رسالةً أرسلتها لهيئة حقوق الإنسان وشركة كورفيس للاتصالات توصيهما بأن أفضل طريق لتحسين سمعة هيئة حقوق الإنسان هو الدفاع عن حقوق الإنسان، لا عن سمعة الحكومة السعودية.

التعتيم بالمسابقات الرياضية: نجاح يجاوره فشل

واصلت السلطات السعودية استضافة الفعاليات الرياضية الدولية الكبرى في 2020، منها رالي دكار (المعروف سابقًا باسم رالي باريس-دكار) الذي تديره منظمة أماوري الرياضية الفرنسية، وأقيم هذا العام في السعودية منذ 5 وحتى 17 يناير 2020، ولكن الفعاليات الرياضية والترفيهية الأخرى التي خطط لإقامتها هذا العام أجلت إثر جائحة كوفيد19-، ليقام بعضها في نهاية العام مثل بطولة الغولف الأوروبية للسيدات ما بين 12 و19 نوفمبر.

وفي المقابل فشلت المملكة في سعيها لشراء أحد فرق كرة القدم في الدوري الإنجليزي الممتاز، وذلك بمبادرة من صندوق الاستثمارات العامة، الذي يحتوي أكثر من 300 مليار دولار من الأصول ويرأسه محمد بن سلمان، هدفت لشراء نادي نيوكاسل يونايتد، واستمرت تلك المحاولة لمدة وسحبت في يوليو 2020 بعد أخذ ورد واعتراض كبير من جمهور الفريق.

الأنشطة الدولية السابقة لقمة مجموعة العشرين

أدخلت السلطات السعودية استضافة مجموعة العشرين في جهودها الإعلامية الدولية، وفي الشهور السابقة للقمة التي خطط لعقدها في نوفمبر 2020، استهدفت المملكة تعظيم نفوذها وجذب الاستثمار الأجنبي، لكن الضغط الدولي تصاعد بسبب التركيز الحاصل على انتهاكاتها الحقوقية نتيجة عدة حملات إعلامية ودبلوماسية بادرت القسط بإحداها بتعاون مع منظمات غير حكومية صديقة للضغط على الجهات المشاركة في القمة، التي عقدت افتراضيًّا، للتركيز على الوضع الحقوقي في كافة نقاشات القمة، وفي مارس 2020 انضمت القسط إلى أكثر من 220 منظمة مجتمع مدني من كافة أرجاء العالم للدعوة لمقاطعة مجموعة المجتمع المدني للقمة.

وقد انسحب عدد من رؤساء بلديات المدن، من لندن وحتى باريس ونيويورك ولوس أنجلوس، من قمة العشرين لرؤساء بلديات المدن التي عقدت افتراضيًّا في 2 أكتوبر، الموافق للذكرى السنوية لقتل الصحفي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول، وذلك استجابةً للحملات التي قامت بها المنظمات غير الحكومية.

انسحب عدد من رؤساء بلديات المدن، من لندن وحتى باريس ونيويورك ولوس أنجلوس، من قمة العشرين لرؤساء بلديات المدن التي عقدت افتراضيًّا في 2 أكتوبر، وذلك استجابةً للحملات التي قامت بها المنظمات غير الحكومية

وبعدها بأيام صوت البرلمان الأوروبي بأغلبية ساحقة لخفض مستوى الحضور في قمة نوفمبر في السعودية على خلفية المخاوف حول حقوق الإنسان، ودعا البرلمان بفرض عقوبات ووقع 65 عضو من أعضائه على عريضة نظمتها القسط تشديدًا على هذه النقطة.

وبالمثل طالب 45 عضوًا من أعضاء الكونغرس الأمريكي وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو وإدارة ترمب بالانسحاب من قمة مجموعة العشرين، وعبرت مذكرة في البرلمان البريطاني عن مخاوف شديدة حول انتهاكات حقوق الإنسان في سياق قمة مجموعة العشرين، ما أوصل رسالةً واضحة بأن السلطات السعودية لا يمكن أن تتصرف كأن شيئًا لم يكن.

وتزايدت الضغوط على مستوى الأمم المتحدة أيضًا، ببيان مشترك ثالث حول وضع حقوق الإنسان في السعودية، وقعته 33 دولة عضوة للأمم المتحدة تطالب بإصلاحات حقوقية ملموسة وبنيوية، وفشلت السعودية في محاولتها الحصول على ولاية أخرى في مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، وهو مؤشر على أن المجتمع الدولي لم يعد يتسامح مع الانتهاكات الحقوقية الجسيمة في السعودية.

تبين هذه الأحداث أن جزءًا كبيرًا من المجتمع الدولي لم يعد يصدق الجهود الدعائية الحديثة للسلطات السعودية، وبات العديد من الأطراف الدوليين يوجهون النقد الصريح للانتهاكات الحقوقية الجسيمة ويضغطون لأجل الإصلاح الحقيقي وإقامة الضوابط والتوازنات.

11 الجوائز

في عام 2018 أطلقت القسط حملة تدعو المنظمات غير الحكومية الصديقة والحكومات ومناصري حقوق الإنسان في كل مكان للاحتفاء بأبطال حقوق الإنسان في السعودية وتكريمهم بالجوائز والحث على ذكرهم في المحافل الدولية، وكان لنجاح هذه الحملة أن أدى للإقرار الدولي بقضايا هؤلاء النشطاء وإنجازاتهم وتكريمهم خلال الأعوام الماضية وفي 2020.

في مارس 2020 منحت ميدالية جوزين الهولندية لحقوق الإنسان لجمعية الحقوق السياسية والمدنية في السعودية (حسم) لعملها الدؤوب للدفاع عن حقوق الإنسان، وقد تسلمها مؤسس القسط يحيى عسيري بالنيابة عن أعضائها، إذ ما يزال أغلبهم يقضون محكوميات طويلة في السجن على خلفية عملهم الحقوقي السلمي.

وفي مارس 2020 أيضًا أعلنت القسط ترشيح المدافعين عن حقوق الإنسان المعتقلين لجين الهذلول ووليد أبو الخير ونسيمة السادة لجائزة نوبل للسلام لعام 2020 لنضالهم الطويل لتكريس حقوق الإنسان في السعودية.

وكرمت لجين الهذلول في يونيو 2020 بجائزة الحرية لعام 2020 لمبادرة منطقة نورماندي بشراكة مع المؤسسة الدولية لحقوق الإنسان والسلم.

جمعية حسم

تأسست جمعية الحقوق السياسية والمدنية في المملكة العربية السعودية (حسم) في أكتوبر 2009 لدعم حقوق الإنسان والحريات الأساسية والدفاع عنها في السعودية، ولم تتلقى الجمعية ترخيصًا رسميًّا ومنعت من العمل بأمر قضائي في 2013، ولاحقت السلطات كل أعضائها الإحدى عشر قضائيًّا واستهدفتهم بالأعمال الانتقامية لنشاطهم الحقوقي وتعاونهم مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

تأسست جمعية حسم بهدف تكريس حقوق الإنسان ونشر ثقافة الحقوق المدنية والسياسية بين المواطنين، ودعت بطرق سلمية لتأسيس الدستورية والشورى بالانتخاب الشعبي والنزيه، وإقامة قضاء مستقل وحماية حق الأفراد في المحاكمة العادلة، وعملت الجمعية على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة ومساعدة ضحايا الانتهاكات في تقديم الشكاوى ضد المسؤولين والتواصل مع المنظمات غير الحكومية الدولية ومع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة المعنية بقضاياهم.

وقد كرمت القسط في أكتوبر 2020 بجائزة ويليام دي زابيل لحقوق الإنسان لعام 2020 لعملها في الدفاع عن حقوق الإنسان في السعودية، قدمتها منظمة هيومن رايتس فيرست في حفل افتراضي أقيم يوم 21 أكتوبر 2020، حيث صرح مؤسس القسط يحيى عسيري: "بتسليط هيومن رايتس فيرست الضوء على القسط ونشاطها، فهي تسلّط الضوء على الحركة الحقوقية المحاصرة في السعودية أيضًا"، وأضاف أنّ "هذه الجائزة ترسل رسالةً مفادها أن الأبطال الذين دافعوا بكل شجاعة عن حقوق الإنسان في البلاد ودفعوا من جراء ذلك الغالي والنفيس لن تمحى أسماؤهم، ونحن ننتهز هذه الفرصة لتكرار دعوتنا للإفراج الفوري وغير المشروط عنهم".

الجائزة ترسل رسالةً مفادها أن الأبطال الذين دافعوا بكل شجاعة عن حقوق الإنسان في البلاد ودفعوا من جراء ذلك الغالي والنفيس لن تمحى أسماؤهم

وفي نوفمبر 2020 كرمت لجين الهذلول بجائزة ماغنيتسكي لحقوق الإنسان لعام 2020، قدمتها المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي أنييس كالامار، ويمكن قراءة خطابها عبر هذا الرابط.

12 الخلاصة والتوصيات

يبين هذا التقرير مواصلة السلطات السعودية وإصرارها على انتهاك حقوق الإنسان في 2020 رغم زيادة النقد الدولي لسجلها الفظيع، ولا شك أنها أرادت لرئاسة مجموعة العشرين في 2020 أن تحسن من صورتها لكن الضغط الدولي المتزايد قبل القمة لم يسعفها في ذلك، برسالة من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي وقرار من البرلمان الأوروبي حول هذا الشأن، ما أدى لفشلها في تجديد ولايتها في مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة.

ولمواجهة هذه الانتقادات وللتخفيف منها أعلنت السلطات بعض الإصلاحات الشكلية في 2020، منها تعديلات على نظام الكفالة والإنهاء الجزئي لأحقية القضاة بالحكم بالقتل تعزيرًا على القُصَّر، وشهدت البلاد انخفاضًا في عدد أحكام القتل المنفذة، ورفع بعض القيود المفروضة على حياة النساء، لكن عند التفحص الدقيق وقراءة ما بين السطور يتضح أن ما أعلن يحتوي العديد من الثغرات المهمة التي تمكن استمرارية التمييز الممنهج والانتهاكات الجسيمة بحق هذه الفئات.

> خلقت السلطات مناخًا يخنق النشاط المدني المستقل داخل البلاد، ما يزيد من أهمية الضغط الخارجي لتحسين الوضع الحقوقي في الداخل

يظهر على نبرة خطاب الإصلاح استهدافه الرأي العام الدولي بدلًا من حفظ حقوق الناس وحمايتها، فالإعلان المتعلق بنظام الكفالة مثلًا جرى قبيل قمة مجموعة العشرين في نوفمبر 2020، وحالما انتهت القمة وابتعدت الأضواء بعض الشيء عن السعودية زاولت السلطات السعودية منهجها السابق بموجة جديدة من الانتهاكات، بالحكم بالسجن على عدد من معتقلي الرأي وتصاعد عدد أحكام الإعدام المنفذة خلال شهر واحد، وحتى التغيرات الإيجابية نسبيًّا مثل العقوبات المخففة على المدافعات عن حقوق الإنسان فقد نتجت عن الاهتمام الدولي والضغط المتزايد وتخوفًا مما قد يأتي بعد رحيل الإدارة الأمريكية التي وفرت كمًّا كبيرًا من الحصانة للقيادة السعودية، لا عن توجه ذاتي نحو الإصلاح. والطريقة التي وضعت بها هذه التغييرات تبعث بالشكوك حول صدق نوايا السلطات السعودية لتحسين الأوضاع بقدر ما تؤكد على قوة الضغط الدولي، خصوصًا وقد خلقت السلطات مناخًا يخنق النشاط المدني المستقل داخل البلاد، ما يزيد من أهمية الضغط الخارجي لتحسين الوضع الحقوقي في الداخل، ولهذا يجب أن يستمر ضغط المجتمع الدولي ويتزايد، لضمان تحسين الأوضاع حتى تتحقق الإصلاحات الداخلية المستدامة، ولهذا تقدم القسط التوصيات التالية:

التوصيات للمجتمع الدولي:

- لعمل على ضمان فتح تحقيق حيادي وشامل ومستقل وفعال في جريمة قتل جمال خاشقجي يسمَّى فيه كل المتورطين وصولًا إلى رأس هرم القيادة ومحاسبتهم في محاكمة عادلة وشفافة؛
- الوقف فوري لبيع كل الأسلحة وتصدير تكنلوجيا الرقابة إلى السعودية؛
- احتساب وضع حقوق الإنسان في السعودية عند التعامل مع السلطات وتقييم آثار هذا التعامل على حقوق الإنسان؛
- تقديم وتأييد قرارات الأمم المتحدة لتأسيس آلية رقابية على وضع حقوق الإنسان في السعودية؛
- مساءلة ومعارضة عضوية السعودية مستقبلًا في مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة إن لم تطبق السلطات إصلاحات حقيقية؛ وحث السلطات السعودية على تطبيق التوصيات أدناه.

التوصيات للسلطات السعودية:

- ضمان التكريس القانوني والفعلي الكامل للحق في حرية التعبير والتجمع وتشكيل الجمعيات والإفراج الفوري وغير المشروط عن كل معتقلي الرأي بمن فيهم المدافعات عن حقوق الإنسان المعتقلات لممارسة حرياتهن الأساسية؛

- الانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

- إصلاح النظام القانوني في البلاد ابتداءً بصياغة دستور ونظام جزائي ومراجعة نظام محاربة جرائم الإرهاب وتمويله ونظام الجرائم المعلوماتية ونظام النشر والمطبوعات ونظام الجمعيات والمؤسسات وضمان امتثال هذه الأنظمة الكامل للمعايير الدولية؛

- وضع حد لممارسة الاعتقال التعسفي ومنح كل الأفراد المحرومين من حريتهم كل الضمانات القانونية الأساسية وحقوق المحاكمة العادلة؛

- إلغاء المحكمة الجزائية المتخصصة والتوقف عن ممارسة الأعمال الانتقامية ضد المعارضين السلميين بذريعة محاربة الإرهاب؛

- وضع الحد لممارسة التعذيب والمعاملة القاسية بما في ذلك التوقيف المطول بمعزل عن العالم الخارجي والحجز الانفرادي، والتحقيق في كل ادعاءات التعذيب بتحقيقاتٍ سريعة وفعالة وشفّافة ومحاسبة كل المتورطين وتوفير الإنصاف الفعال للضحايا بما يتوافق مع المعايير الدولية؛

- الإلغاء المباشر لنظام الولاية وإنهاء القوانين والممارسات التي تميز ضد المرأة؛

- الحد من تنفيذ حكم الإعدام بهدف العمل نحو إلغائه؛ وفي تلك الأثناء تعديل كل التشريعات القائمة بغاية اقتصار تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم الأكثر خطورة وتحريم إعدام القاصرين؛

- وضع حد لكل انتهاكات القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان في اليمن وضمان حصول المستفيدين السريع ودون معيقات على المساعدات الإنسانية والبضائع الضرورية؛

- وضع حد لممارسة الإخفاء القسري والمصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛

- تحسين الإدارة والإشراف على منشآت التوقيف وضمان تطبيق قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء في كل أماكن التوقيف؛

- إلغاء نظام الكفالة والمصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وكذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية 189 عن عاملات المنازل؛

- وضع حد لممارسة هدم المنازل بغير حق والتهجير القسري لسكانها، ووضع آليات استشارة مع السكان والتأكد من الإخطار المسبق وتقديم التعويضات اللائقة على الخسارات.

- العمل على تجنيس كافة الأفراد عديمي الجنسية والمصادقة على اتفاقية عام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، وكذلك اتفاقية عام 1961 بشأن تخفيض حالات انعدام الجنسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

13 المسار الزمني للأحداث المتعلقة بحقوق الإنسان في 2020

2 يناير
بعد استحواذ السلطات على أراضي الخريبة وشرما وقيال لصالح مشروع مدينة نيوم تم إعلام الأهالي الخريبة بأوامر الإخلاء.

5-17 يناير
إقامة رالي دكار السنوي في السعودية بإدارة منظمة أماوري الرياضية الفرنسية.

14 يناير
ورود معلومات مؤكدة عن اعتقال الصحافية والكاتبة مها الرفيدي القحطاني في سبتمبر 2019.

9 يناير
نقل المدافع عن حقوق الإنسان وليد أبو الخير إلى المستشفى بسبب مخاوف حول تدهور صحته نتيجة إضرابه عن الطعام ضد سوء المعاملة في السجن.

21 يناير
القسط تطلق صفحة "معتقلي الرأي" الجديدة على موقعها، بعشرات الملفات التي تعرف بمعتقلي الرأي الموقوفين تعسّفيًا في السعودية.

22 يناير
مجموعة خبراء في الأمم المتحدة يدعون لإجراء تحقيق في ادعاءات تورط ولي العهد السعودي في اختراق الجهاز الإلكتروني لمالك صحيفة الواشنطن بوست والرئيس التنفيذي لشركة أمازون جيف بيزوس.

3 فبراير
المدافع عن حقوق الإنسان المعتقل محمد العتيبي يحضر جلسة محاكمة عند المحكمة الجزائية المتخصصة.

30 يناير
المحكمة الجزائية بالرياض تعقد جلسة جديدة من قضية المدافعات عن حقوق الإنسان، حضرتها لجين الهذلول وميّاء الزهراني.

3 فبراير
عقد جلسة جديدة للطبيب السعودي الأمريكي وليد فتيحي عند المحكمة الجزائية المتخصصة. الخريبة بأوامر الإخلاء.

6 فبراير
المدافع عن حقوق الإنسان وليد أبو الخير يعلن كسر إضرابه عن الطعام بعد قرابة الشهرين من بدايته وذلك مع إعادته من وحدة الحراسة المشددة إلى عنبره السابق.

12 فبراير
المدافعتين عن حقوق الإنسان لجين الهذلول ومياء الزهراني يحضران جلسة عند المحكمة الجزائية والادعاء العام يرد على دفوعهما مكررًا دعاواه الأولى.

11 فبراير
المدافع عن حقوق الإنسان خالد العمير يعلن تعليق إضرابه عن الطعام بعد أن أخطره مكتب الادعاء العام أن رئاسة أمن الدولة سلمت المكتب قضيتها ضده.

12 فبراير
ورود أنباء عن تواصل عامل الإغاثة الإنسانية عبد الرحمن السدحان مع عائلته لأول مرة منذ إخفائه قسريًّا في مارس 2018.

12 فبراير
تخفيف الحكم الذي أنزل بحق الفتى مرتجى قريريص في يونيو 2019 من 12 سنة بالسجن إلى ثماني سنوات.

19 فبراير
عقد جلسة محاكمة جديدة للمدافعات عن حقوق الإنسان، حضرتها نسيمة السادة ونوف عبدالعزيز وسمر بدوي.

12 فبراير
عقد جلسة محاكمة جديدة للعباس حسن المالكي، ابن الباحث الشرعي حسن فرحان المالكي.

28 فبراير
لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة تحث السعودية على الإفراج عن المدافعة عن حقوق الإنسان لجين الهذلول من احتجازها المطول قبل المحاكمة وضمان حقها في محاكمة عادلة.

2 مارس
المدافع عن حقوق الإنسان المعتقل محمد القحطاني يتواصل مع عائلته مرة أخرى بعد أن قطع بينهم الاتصال نتيجة نقله من عنبر إلى آخر.

4 مارس
تقيم القسط والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ومؤسسة رايت لايفليهود ندوة أثناء الجلسة الثالثة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان: "ندوة في مجلس حقوق الإنسان تكشف التباين بين الصورة الإصلاحية التي تقدمها السلطات السعودية عن نفسها وتفاقم قمعها لحقوق الإنسان".

4 مارس
فريق الأمم المتحدة العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي يدعو السلطات السعودية للإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان عيسى النخيفي وعبدالعزيز الشبيلي وعيسى الحامد.

6 مارس
الشاعرين مصلح بن عياد ومنيف المنقره يؤكدان الإفراج عن الشعراء السعوديين عبدالله بن عتقان وسلطان الجلوي الشيباني ومحمد بن عيد الحويطي.

8 مارس
حضور ثمانية وستين رجل فلسطيني وأردني لجلسة محاكمتهم الأولى عند المحكمة الجزائية المتخصصة منذ اعتقالهم في 2019.

15 مارس
تعلن وكالة الأنباء السعودية عن اعتقال 298 مسؤول حكومي.

8 مارس
الباحث الشرعي حسن فرحان المالكي يحضر جلسة محاكمته عند المحكمة الجزائية المتخصصة ويرد على الدعاوى ضده في أول جلسة له منذ تلقيه الدعاوى في سبتمبر 2018.

13 مارس
جمعية الحقوق السياسية والمدنية بالسعودية (حسم) تكرم بميدالية جوزين الهولندية لحقوق الإنسان في حفل أقيم في هولندا وتسلمها مؤسس القسط يحيى عسيري بالنيابة عن الجمعية.

15 مارس
المجلس الأعلى للقضاء يؤجل كافة جلسات المحاكمة حتى إخطار آخر بسبب اندلاع كوفيد-19.

20 مارس
القسط تعلن ترشيح المدافعين عن حقوق الإنسان المعتقلين لجين الهذلول ووليد أبو الخير ونسيمة السادة لجائزة نوبل للسلام لعام 2020.

19 مارس
القسط تحث السلطات السعودية على أخذ إجراءات لمحاربة تفشي الأمراض المعدية في السجون، بما فيها كوفيد-19.

23 مارس
مجلس الأمن الألماني يصوت لتجديد حظر تصدير الأسلحة للسعودية.

28 مارس
اقتياد رجال ملثّمين للأمير سلمان آل سعود من الفيلا التي احتجز فيها إلى موقع مجهول واختفى قسريًّا لمدة شهرين قبل أن يعاد إلى أبيه تحت الإقامة الجبرية في نهاية مايو.

مارس
السلطات السعودية تحرك القوات الخاصة لتداهم منازل الأهالي الرافضين لإخلاء منازلهم لصالح مشروع نيوم وتعتقل ما لا يقل عن 20 شخصًا.

31 مارس
السلطات السعودية تعتقل بعض الشخصيات المشهورة على شبكات التواصل الاجتماعي وغيرهم من الشخصيات المعروفة عقب تعليقهم على انتشار كوفيد-19.

9 أبريل
المدافع عن حقوق الإنسان عبدالله الحامد يتعرض لجلطة وينقل إلى العناية المركزة في مستشفى بالرياض وهو بحالة حرجة.

13 أبريل
القوات الخاصة تهاجم منزل عبدالرحيم الحويطي بالسلاح الثقيل وتقتله.

23 أبريل
وفاة عبدالله الحامد نتيجة المعاملة القاسية وحرمان السلطات السعودية إياه من الرعاية الصحية.

16 أبريل
الكشف عن اعتقال الأميرة بسمة بنت سعود آل سعود ابنة الملك السعود.

28 أبريل
هيئة حقوق الإنسان السعودية تصرح أن الأطفال المتهمين بقضايا معنية بالإرهاب لن ينفذ عليهم حكم الإعدام.

أواخر أبريل
السلطات السعودية تحاول التعتيم على قتل عبدالرحيم الحويطي برشوة بعض أعضاء قبيلته ليتبرؤوا منه و"يجددون البيعة لأولياء الأمر".

20 مايو
ذوي الصحافي صالح الشيحي يغردون بخبر الإفراج عنه، دون أن يتضح ما إذا كان الإفراج دائمًا أو مؤقتًا، وما إذا كانت الدعاوى أسقطت أم لا.

أواخر أبريل
السلطات السعودية تشرع بحملة اعتقالات جديدة استهدفت صحافيين ومثقفين عبروا عن تعزيتهم بوفاة الإصلاحي والحقوقي الراحل عبدالله الحامد، ومن المعتقلين: الإعلامي عقل الباهلي والكاتب عبدالعزيز الدخيل والناشط سلطان العجمي.

2 يونيو
القسط و11 منظمة غير حكومية أخرى توقع رسالة مفتوحة تدعو شركات الاستشارة الإدارية العاملة على مشروع مدينة نيوم لاستنكار الانتهاكات الحقوقية المتعلقة بذلك.

2 يونيو
مجموعة خبراء في الأمم المتحدة ترسل للسلطات السعودية رسالة تعبر فيها عن قلقها الشديد حول قضية وفاة الحقوقي الرائد عبدالله الحامد أثناء الاحتجاز واستمرار احتجاز المدافعات عن حقوق الإنسان.

5 يونيو
وفاة أخت الصحافي المعتقل مروان المريسي دون أن يتمكن من التواصل معها أثناء مرضها الأخير.

3 يونيو
مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان ماري لاولر تدعو السلطات السعودية للإفراج عن المدافعات عن حقوق الإنسان وأن تكشف عن أماكن احتجازهن لذويهن.

11 يونيو
ورود أنباء عن مقتل طفلة من جراء هدم السلطات لمنزل أهلها في محافظة الحرجة.

15 يونيو
الأمم المتحدة تزيل التحالف العسكري بقيادة السعودية في اليمن من القائمة السوداء السنوية للجهات المنتهكة لحقوق الطفل.

19 يونيو
وفاة الصحافي السعودي صالح الشيحي بعد شهرين من الإفراج غير المتوقع عنه.

19 يونيو
القسط تطلق حملة تدعو للتركيز على موضوعات حقوق الإنسان في نقاشات قمة المجموعة العشرين التي ينوى عقدها في شهر نوفمبر بالرياض.

29 يوليو
شركة تطوير الألعاب الإلكترونية وبطولات الرياضة الإلكترونية ريوت غيمز تعلن عن إلغائها صفقة راعية مشروع مدينة نيوم التي أعلنت قبل ذلك بيوم واحد.

30 يوليو
الكشف عن انسحاب السلطات السعودية من محادثات شراء نادي نيوكاسل يونايتد لكرة القدم بعد أخذ ورد دام مدة طويلة.

17 أغسطس
ورود معلومات للقسط عن اعتقال حزام الأحمري العامل في ميناء جدة في فبراير 2020 بسبب تسجيله فيديو واتهامه بـ "تأليب الرأي العام".

12 أغسطس
ورود معلومات للقسط تفيد بتدهور الحالة الصحية للدكتور محمد صالح الخضري الذي يعاني من انزلاق غضروفي.

17 أغسطس
تسعة عشر منظمة في الولايات المتحدة وأوروبا تحث منظمة التجارة العالمية والدول العضوة لرفض ترشيح السعودية لكرسي الإدارة التنفيذية للمنظمة.

17 أغسطس
لجين الهذلول تضرب عن الطعام حتى 23 أغسطس احتجاجًا على حرمانها من الزيارات والمكالمات الهاتفية لقرابة الثلاثة أشهر.

27 أغسطس
الادعاء العام يطلب إعادة النظر في أحكام القتل بحق علي النمر وداود المرهون وعبدالله الزاهر المحكوم عليهم على خلفية أعمال يزعم ارتكابهم إياها عندما كانوا قاصرين.

21 أغسطس
مجموعة منا لحقوق الإنسان والقسط تقدمان شكوى بالنيابة عن الأمير سلمان بن عبدالعزيز بن محمد آل سعود ووالده عبدالعزيز آل سعود للإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة في جنيف.

31 أغسطس
ورود معلومات للقسط تفيد باعتقال الطالب الجامعي عبدالله إبراهيم آل صايل في سبتمبر 2019 بمداهمة على منزله في محايل عسير، ويبدو اعتقاله مرتبطًا بنشاطه في تويتر ومناصرته لمعتقلي الرأي.

31 أغسطس
السماح للجين الهذلول بزيارة من أهلها بعد حرمانها من الزيارات والمكالمات لقرابة الثلاثة أشهر.

3 سبتمبر
ورود معلومات للقسط عن حرمان الناشط المحكوم عليه بالسجن في 2015 لمدة ثماني سنوات عبدالعزيز السنيدي من المكالمات والزيارات وتكرار عزله وتهديده وتعذيبه نفسيًّا.

2 سبتمبر
القسط تعقد ورشة عمل افتراضية تجمع عددًا من النشطاء السعوديين مع أعضاء البرلمان الأوروبي لمناقشة قضيتي حقوق المرأة وحقوق الإنسان في السعودية قبيل قمة مجموعة العشرين في نوفمبر.

3 سبتمبر
المحكمة الجزائية المتخصصة تحكم على عبدالله المالكي بالسجن لمدة سبع سنوات، وإبراهيم الحارثي لمدة خمس سنوات، وأحمد الصويان لمدة ثلاث سنوات، وخالد العجيمي لمدة ثلاث سنوات وثمانية شهور، وفهد السنيدي لمدة ثلاث سنوات ونصف السنة، على خلفية دعاوى معنية بحرية التعبير.

7 سبتمبر
المحكمة الجزائية بالرياض تخفف خمسة أحكام بالقتل إلى أحكام طويلة الأمد بالسجن لخمسة من المتهمين في قضية قتل جمال خاشقجي.

23 سبتمبر
القسط تعقد مؤتمرًا في اليوم الوطني السعودي يجمع عددًا من النشطاء السعوديين الشباب للحديث عن حقوق الإنسان ورواد العمل الحقوقي في السعودية.

15 سبتمبر
الدنمارك تقدم بيانًا دوليًا لمجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة بالنيابة عن 33 دولة تعبر عن قلقها حول الوضع الحقوقي في السعودية.

25 سبتمبر
الأمين العام للأمم المتحدة ينشر تقريرًا جديدًا يوثق "عدة ادعاءات" بالاعتقال التعسفي وسوء المعاملة والتعذيب مارسته السلطات السعودية بحق أفراد تعاونوا مع الأمم المتحدة أو سعوا للتعاون معها.

30 سبتمبر
محافظ لندن صادق خان ينضم إلى محافظ نيو يورك ولوس أنجيلوس وباريس في الانسحاب من لقاء رؤساء بلديات المدن لقمة مجموعة العشرين في السعودية.للتعاون معها.

3 أكتوبر
الحكم على ثلاثة أشخاص معتقلين تعسفيًّا منذ سبتمبر ،2017 وهم نايف الصحفي (10 سنوات بالسجن) ومساعد الكثيري (ثلاث سنوات ونصف السنة) وعلي بادحدح (ست سنوات).

30 سبتمبر
بداية محاكمة الكتّاب والنشطاء الثلاثة عشر المعتقلين في أبريل 2019 عند المحكمة الجزائية المتخصصة.

6 أكتوبر
الحكم على رجل الأعمال والاقتصادي عصام الزامل بالسجن لمدة 15 سنة.

8 أكتوبر
الاتحاد الأوروبي يمرر قرارًا يندد بانتهاكات حقوق الإنسان بالسعودية ويحث الاتحاد الأوروبي على اتخاذ خطوات من ضمنها خفيض تمثيله في قمة مجموعة العشرين بضيافة الرياض.

13 أكتوبر
فشل السلطات السعودية في الترشح لولاية أخرى في مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة.

16 أكتوبر
بيان للبرلمان البريطاني يدعو الحكومة البريطانية لحث السلطات السعودية على اتخاذ خطوات للمسارعة في تحسين سجلها الحقوقي.

18 أكتوبر
المحكمة الجزائية المتخصصة تؤجل محاكمة رجل الدين سلمان العودة مرة أخرى.

19 أكتوبر
خمسة وستون عضوًا للبرلمان الأوروبي يوقعون عريضة نظمتها القسط تدعو ممثلي الاتحاد الأوروبي لإعادة النظر في مشاركتهم في قمة مجموعة العشرين.

21 أكتوبر
القسط تتلقى جائزة ويليام د. زابيل لحقوق الإنسان لعام 2020 من منظمة هيومان رايتس فيرست لدعمها عن حقوق الإنسان في السعودية.

26 أكتوبر
لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو) تعبر عن قلقها حول صحة لجين الهذلول بعد إضرابها الأخير عن الطعام.

6 نوفمبر
نائبات في البرلمان الإيرلندي تدعون حكومتهن لاستدعاء السفير السعودي في دبلن لمسائلته حول المعاملة التي تتلقاها لجين الهذلول في السجن.

16 نوفمبر
لجين الهذلول تتلقى جائزة مغنيتسكي لحقوق الإنسان لعام 2020.

17 نوفمبر
الحكم على خالد العودة بالسجن لمدة خمس سنوات تتلوها خمس سنوات أخرى منع من السفر.

18 نوفمبر
اللجنة البرلمانية الألمانية المعنية بحقوق الإنسان تعتمد خطابًا يعبر عن مخاوف شديدة حول السجل الحقوقي للسعودية قبيل قمة مجموعة العشرين في الريا

22-21 نوفمبر
عقد قمة القادة لمجموعة العشرين افتراضيًّا.

24 نوفمبر
محكمة تركية تواصل المحاكمة الغيابية لستة وعشرين مسؤولًا سعوديًّا في قضية قتل الصحافي جمال خاشقجي.

28 نوفمبر
اقتياد الأميرين سلمان آل سعود وأبوه عبدالعزيز آل سعود إلى موقع مجهول واختفاؤهما منذ ذلك الحين.

25 نوفمبر
عقد جلسات للمدافعات عن حقوق الإنسان لجين الهذلول ونسيمة السادة وسمر بدوي ونوف عبدالعزيز عن المحكمة الجزائية بالرياض.

30 نوفمبر
ورود معلومات غير مؤكدة للقسط عن اعتقال وزير الحرس الوطني عبدالله بن بندر آل سعود.

1 ديسمبر
المدافع عن حقوق الإنسان محمد العتيبي يحضر جلسة لقضيته الجديدة عند المحكمة الجزائية المتخصصة.

6 ديسمبر
اعتقال رجل الدين هاشم الشخص بمداهمة على منزله بالأحساء بعد أن طوقت قوات الأمن حيه السكني.

2 ديسمبر
القسط تتلقى رسالة من الناشط الحقوقي المعتقل خالد العمير عنوانها "أنقذوا معتقلي الرأي".

8 ديسمبر
المحكمة الجزائية المتخصصة تحكم على الطبيب السعودي-الأمريكي وليد فتيحي بالسجن لمدة ست سنوات على خلفية دعاوى فضفاضة مثل "نقض البيعة مع ولي الأمر" و"التعاطف مع تنظيم إرهابي".

10 ديسمبر
استمرار محاكمة لجين الهذلول بعد نقلها من المحكمة الجزائية إلى الجزائية المتخصصة وتقديم الادعاء العام صحيفة دعاوى معدلة ضدها.

27 ديسمبر
ورود أخبار مؤكدة للقسط عن الإفراج عن الكاتب زكريا الصفوان من سجن القطيف بعد انقضاء محكومية طولها 10 سنوات بالسجن قضت بها المحكمة الجزائية المتخصصة، وكان اعتقاله على خلفية كتابة مقال في عام 2011 حول الحق في التظاهر.

19 ديسمبر
المدافع عن حقوق الإنسان محمد القحطاني يدخل في إضراب عن الطعام في سجن الحائر احتجاجًا على حرمانه من التواصل العائلي ومن المواد المقروءة والأدوية الضرورية.

28 ديسمبر

المحكمة الجزائية المتخصصة تحكم على المدافعتين عن حقوق الإنسان لجين الهذلول ومياء الزهراني بالسجن لمدة خمس سنوات وثمانية شهور، مع وقف تنفيذ سنتين و10 شهور منها.

31 ديسمبر

محمد القحطاني ينهي إضرابه عن الطعام بعد 12 يوم بعد أن أخطرته السلطات بأنها ستستجيب لمطالبه.